وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنـوان:

تحفيزات الاستثمار في الجزائر و مدى نجاحها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

دراسة حالة : الجزائر 2001 - 2013

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
- غراز بسمـــــة
- بولقصب سهيلة
- جنحـــي رانيـــا

إشراف الأستاذ:
-د. ريغي هشام

السنة الجامعية: 2015/2014

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنـوان:

تحفيزات الاستثمار في الجزائر و مدى نجاحها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
دراسة حالة : الجزائر 2001 - 2013

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
- غراز بسمـــــة
- بولقصب سهيلة
- جنحـــي رانيـــا

إشراف الأستاذ:
-د. ريغي هشام

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب "

صدق الله العظيم

لك الحمد ربي على عظيم فظلك و كثير عطائك

دعاء

اللهم ارزقني التوفيق حتى تصوم عيني عن المحرمات ، و تصوم نفسي عن الشهوات و يصوم قلبي عن الخطوات التي تحجبني عنك.....

و اجعل شمس العقيدة مشرقة دائما في عقلي و قلبي و نفسي.....

استهدي بها فتهديني و استرشدها فتمنحني الرشد .

يا رب لا تجعل قدمي تزل في الطريق إليك ، و لا قلبي يظل في التطلع إليك

أنت العون الذي أبتغيه و الخير الذي أتمناه في الدنيا و الآخرة.

الشكر و التقدير

الشكر كل الشكر لله عز وجل على كرمه و نعمه التي أغرقنا بها إذا وفقتنا للوصول إلى هذه المرحلة الدراسية.

و أعاننا على إنجاز هذا العمل ، و زيننا بالتقوى و الإحسان، و نصلي و نسلم على خاتم الأنبياء سيدنا و حبيبنا محمد عليه أفضل الصلوات و أزكى السلام

نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير إلى الأستاذ الفاضل

" **ريغي هشام** "

على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع و تقديمه لنا النصح و التوجيه و أخيرا نشكر كل من علمنا حروف من ذهب و كلمات من درر ، و عبارات من أزكى قيم المحبة و الإيمان ، و غرس فينا روح العون و الأخوة.

إلى من وقف إلى جانبنا من قريب او من بعيد خاصة :

الاستاذ :" بوسالم أبو بكر " و " لطيف وليد"

و نسأل الله أن يجزيهم خيرا ويجعلهم من عباده الصالحين .

الإهداءات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و تتحقق الأماني و المقاصد و الغايات و الصلاة و السلام على النعمة المستدامة إليه سيدنا و حبيبنا و قائدنا " **محمد** " صلى الله عليه و سلم ، فبفضله جل جلاله أهدي هذا العمل المتواضع إلى العيون التي أرى فيها الأمل و الحنان ، إلى الشمعة التي لطالما احترقت لتنير دربي إلى الدواء الشافي و الأمل الصافي ، إلى من سهرت و ربت .....

إليك أمي أهدي عباراتي و أزكى تحياتي " **زوبيدة** " أدام الله عليك صحتك و رعاك .

إلى من أحسن تربيتي و علمني أن الحياة كفاح و أن العمل سر النجاح ، إليك أهدي حبي و قلمي و جهدي و عمري ، إليك أهدي أجمل كلماتي أحبك أبي " **عبد الكريم** " أطال الله في عمرك .

إلى الأمل الدافع للحياة و التي اعتبرتهما الدعم و الكفاية بل السند و البداية إلى أختاي الغاليتان على قلبي كل من : – سهام و زوجها محمد و أولادها : رهام و خير الدين.

– نعيمة و زوجها فيصل و أولادها : إلياس ، يونس ، يوسف (KASMA)

إلى من فاق حنانهم غزارة الأمطار ، و تحدى صبرهم مرارة الأقدار إلى من أرى التفاؤل و بعيونهم إخوتي التي لا تعني لي الحياة شيئا من دونهم : – نوار .

– رابح و زوجته سومية و أولاده : أريج و أيوب.

– صاليح و زوجته " سارة " أسيرة أسراري و رفيقة دربي.

إلى من كان حبهم من أروع الحكايات حنت له ملائكة السموات ، و غمرته بسمة الذكريات حتى صارة الحياة صفحات كتبت عليها محبتي و جروحي و شوقي و حناني لكل الصديقات ، صديقات عمري "**سارة** ، **لمياء**"، سماح ، **أمال** ، سارة (خ) ، رميلة ، إيمان، أمينة ، ابتسام ، مزين ، سلمى، أميرة ، سارة ص،إمان ب،بسمة .إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى الدكتور"**ريغي هشام**"و إلى من شاركاني هذا العمل : رانيا و سهيلة .

إلى زملاء الدراسة : شعيب ، ابراهيم ، بدر الدين ، فاتح، هشام.

إلى من أكن لهم فائق التقدير و الاحترام إلى من شاركوني في إتمام عملي :

" **حسينة، ياسين و جلال** " . إلى كل من أحبني وتمنى لي النجاح .

إلى كل من لم تسعهم مذكرتي فملجأهم قلبي الذي لن ينساهم .

بسمة

نحمد الله جل و على توفيقه لنا في إلمام هذا العمل الذي نأمل أن يتقبله منا كصدقة جارية في ميزان حسناتنا و الذي نهديه إلى " من قال فيهما تعالى « و قضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إيّاه و بالوالدين إحسانا إمّا يبلغنّ عنك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما »(23) الإسراء

إلى من كان دعائها مصباحا أنار لي دروب الحياة إلى من أعطاني قوة زادتني عزيمة إلى الوالدة الكريمة حبا في عطائها و طعما في رضاها ، أدامها الله تاجا فوق رأسي .

إلى من علمني كيف يكون حب العلم و الالتزام و حسن المعاملة إلى والدي العزيز حفظه الله.

إلى شموع حياتي إخوتي : زهير ،ليندة، لمياء، عبد الله ، صالح ، ريمة ، طاهر.

إلى أخي فارس رحمه الله ، و إلى عائشة رحمها الله .

إلى عماتي و خالاتي و أعمامي و أخوالي و أولادهم .

إلى الزميلات : رانيا ، سارة ، هاجر ، شيماء ، بسمة ، أمينة ، سعاد ، زهية ، لمياء ، رقية ، ابتسام ، فاتن إلى الأستاذ المشرف : ريغي هشام .

إلى طلبة دفعة ع التسيير 2014 -2015، إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي إلى كل من أحبني و تمنى لي النجاح

سهيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا و قبل كل شيء أحمد الله سبحانه و تعالى على توفيقه لي في مشواري الدراسي و الوصول إلى هذه المرتبة من النجاح .

إذا كان الإهداء يعبر عن الوفاء فالإهداء إلي معلم البشرية و منبع العلم نبينا محمد

" صلى الله عليه و سلم "

أهدي ثمرة جهدي إلى نور حياتي و سعادة قلبي إلى من كان دعائها سر نجاحي التي أقف أمامها عاجزة عن تعداد فضلها علي الحبية الغالية التي تستحق كل الاحترام و التقدير أمي الرائعة " فاطمـة " .

إلى من علمني و ساهم في تربيتي و كان عرق جبينه منبر دربي الذي حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى الذي أضحي بحياتي من أجله إلى القلب الكبير أبي الغالي "رمضان" . حفظهما الله .

إلى أعز ما أملك في حياتي إخوتي : حسام ، هشام ، صالح و أختي الغالية نسرين .

إلى الذي أكن له بالغ الحب و التقدير أعز الأصدقاء أحمد.

إلى من ساندتني في دراستي و شاركتني همومي و أفراحي صديقتي سهيلة و لا أنسى بالذكر صديقتي في إتمام هذا العمل بسمة .

كما أهديه إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة الأستاذ " ريغي هشام " .إلى أصدقائي بما فيهم :

هاجر ، شيماء ، سارة ، نوال ، سعاد ، بشرى ، إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة .

رانيـــا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الشكر و الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

مقدمة عامة.....(أ – ث)

الفصل الأول : الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد.....(02)

المبحث الأول : ماهية الشركات المتعددة الجنسيات .....(03)

المطلب الاول : نشأت و تطور الشركات المتعددة الجنسيات.....(03)

الفرع الأول : نشأة الشركات المتعددة الجنسيات.....(03)

الفرع الثاني : تطور الشركات المتعددة الجنسيات .....(05)

المطلب الثاني : تعريف و أنواع الشركات المتعددة الجنسيات.....(06)

الفرع الأول : تعريف الشركات المتعددة الجنسيات .....(06)

الفرع الثاني: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات.....(07)

المطلب الثالث : آثار الشركات المتعددة الجنسيات.....(09)

الفرع الأول: الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات.....(09)

الفرع الثاني : الآثار الإيجابية للشركات المتعددة الجنسيات.....(10)

المطلب الرابع: دوافع و منافع الشركات المتعددة الجنسيات.....(13)

الفرع الأول : دوافع الشركات المتعددة الجنسيات.....(13)

الفرع الثاني : منافع الشركات المتعددة الجنسيات.....(14)

المبحث الثاني : ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....(16)

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....(16)

المطلب الثاني: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....(17)

المطلب الثالث : أنواع و أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....(18)

الفرع الأول : أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.....(18)

الفرع الثاني : أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة.....(19)

المطلب الرابع : دوافع و محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .....(19)

الفرع الأول: دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....(19)

الفرع الثاني : محددات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.....(20)

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....(21)

المطلب الاول : نظرية عدم كمال السوق.....(21)

المطلب الثاني : نظرية الحماية.....(23)

المطلب الثالث : نظرية دورة حياة المنتج.....(24)

المطلب الرابع: نظرية الموقع و الموقع المعدلة .....(28)

الفرع الأول: نظرية الموقع.....(28)

الفرع الثاني : نظرية الموقع المعدلة.....(29)

خلاصة الفصل.....(31)

الفصل الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر و تحفيزاته

تمهيد.....(33)

المبحث الأول : مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر.....(34)

المطلب الأول :تعريف مناخ الإستثمار ومظاهره.....(34)

الفرع الأول : تعريف المناخ الّإستثماري.....(34)

الفرع الثاني : مظاهر مناخ الاستثمار.....(35)

المطلب الثاني : مقومات المناخ الإستثماري.....(36)

المطلب الثالث: السمات الرئيسية للمناخ المشجع للإستثمار .....(38)

المطلب الرابع :المؤشرات النوعية لمناخ الإستثمار .....(41)

المبحث الثاني : تحفيزات الإستثمار.....(43)

المطلب الأول : مفهوم تحفيزات الإستثمار .....(43)

المطلب الثاني :أنواع الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.....(44)

المطلب الثالث :سياسات الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر.....(49)

المطلب الرابع : حجج حوافز الإستثمارالّأجنبي.....(51)

خلاصة الفصل.....(54)

الفصل الثالث : واقع و آفاق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تمهيد.....(56)

المبحث الأول : الإطار القانوني و التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....(57)

المطلب الأول: القوانين و التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....(57)

المطلب الثاني: أجهزة الاستثمارات في الجزائر.....(65)

الفرع الأول : المجلس الوطني للاستثمار.....(65)

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI.....(67)

المبحث الثاني: تقييم مدى نجاح مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطاب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة.....(70)

المطلب الأول : واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.....(71)

المطلب الثاني: تقييم لوضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.....(72)

خلاصة الفصل.....(75)

خاتمة عامة.....(77)

قائمة المراجع.....(81)

قائمة الأشكال :

الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	التطور من جهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات	5
2-1	أنواع الشركات المتعددة الجنسيات	8
3-1	دور حياة المنتج الدولي -1	25
4-1	دور حياة المنتج الدولي -2	26
5-2	هيكل نماذج الحوافز الضريبية	46
6-3	نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر الي بعض المجاميع الكلية	72

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظر تاريخية	3-2
2-1	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية	30
3-3	تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الي الجزائر 2001-2013	71

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

إن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات في الدول المضيفة، و تُعبر هذه المقومات على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تختلف من دولة لأخرى ، و ذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و بالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية ، و منحه المزايا و التيسيرات و الإعفاءات التي تشجعه على التدفق ، و لتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري و تطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد و الانفتاح عليه ، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية و ديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بحرية و دون قيود في ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و زيادة التكتلات الاقتصادية العالمية و التدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تطوير البنية التحتية الرقمية عالميا.

والجزائر واحدة من الدول التي قامت بعديد من الإصلاحات الهيكلية و دعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية التي عززت نجاحها الإرتفاعات المستمرة لأسعار النفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية و ذلك من أجل النهوض باقتصادها و التخلص من مديونيتها الخارجية فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للإستثمار في القطاعات المختلفة ، نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي و التي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مما سمح لها بجذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة.

أولا : تحديد و صياغة الإشكالية :

انطلاقا من العرض السابق يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث على شكل التساؤل المحوري التالي :

ما مدى أهمية تحفيزات الاستثمار في الجزائر ، و ما مدى نجاحها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2001-2013؟

الأسئلـة الفرعية :

و من خلال هذه الإشكالية تظهر عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي :

1 - ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2 - ما هي المنافع التي تحدثها الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول المضيفة؟
3 - ما هو الإطار القانوني و التنظيمي الذي يساعد على تشجيع و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ما هي الضمانات و الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي ؟
4 - ما هو واقع و آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

ثانيـــــا : فروض الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة و قصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة أرتأينا طرح الفرضيات التالية :

1 - يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب الملكية الكاملة لها ، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.
2 - يوجد العديد من المنافع التي يحدثها نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من بينها زيادة الإنتاج ، زيادة الأجور.....الخ .
3 - يتوفر مناخ الاستثمار في الجزائر على العديد من الحوافز التي تشكل عامل أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4 -رغم كل الامتيازات و التدابير التي قدمتها الجزائر لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن التدفقات من تلك الإستثمارات تبقى ضعيفة.

❖ أهداف الدراســة :

- محاولة التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و إبراز مدى أهميته في الدول المضيفة .
- التعرف على أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على أهم الآثار السلبية و الإيجابية على الشركات المتعددة الجنسيات.
- التطرق إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم التحفيزات المشجعة لجذب هذا النوع من الاستثمارات .
- التعرف على أهم القوانين و التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أجهزتها.

❖ أسباب اختيار موضوع الدراسة :

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع ، و تكمن فيما يلي :

- ✓ الاهتمام الذي حظي و ما زال يحظى به الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا من طرف الكثير من إقتصاديات العالم.
- ✓ قيمة الموضوع و أهميته باعتباره من مواضيع الساعة.
- ✓ رغبتنا في التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ منهج الدراسة :

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات و بيانات متعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و اتجاهاتها و مختلف المعلومات التي تمكننا من إعطاء وصف شامل لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف التحفيزات لجلبه.

صعوبـــات البحث :

لقد واجهنا أثناء إعدادنا هذا البحث مجموعة من الصعوبات أبرزها :

- قلة المراجع المتخصصة حول موضوع تحفيزات الاستثمار في الجزائر و مدى نجاحها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ أقســـام الدراسة :

الإجابة عن الإشكالية المطروحة و من تم اختيار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي :

الفصل الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني : دراسة مناخ و تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث : واقع وافاق تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـــد :

إن المتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان و لا زال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين و غيرهم من المفكرين و المدارس الاقتصادية المتعاقبة و كذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية كونه أحد الميكانزمات الرئيسية التي توثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية و السياسية على المستوى الدولي هذا من جهة ، و من جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يتركز عليها النظام العالمي.

حيث حاز الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات ، على اهتمام و اعتراف واسع النطاق ، فلقد برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تمت و تتم بين مختلف الدول.

بالإضافة إلى هذا تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور القناة الرئيسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم ، و كذلك من خلال عملية الإندماج مع الشركات و المؤسسات الإنتاجية في الأقطار (الدول) الأخرى أو الإستحواذ عليها و في هذا الصدد سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث و هي :

المبـحث الأول : ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثـاني : ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المبحث الثـالث : النظريات المفسرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المبحث الأول : الشركات المتعددة الجنسيات :

لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في توجهات الاقتصاد العالمي المعاصر ، خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية أيامنا هذه ، سواء من حيث وفرة حجم الإنتاج العالمي من السلع و الخدمات أو من حيث مساهمتها الكبيرة في حجم المبادلات التجارية الدولية ، أو من حيث ثقل وزنها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة و في هذا الصدد سنتطرق إلى نشأة و تطور هذه الشركات تعريفها أنواعها و ذكر كل من آثار و دوافع و منافع هذه الشركات.

المطلب الأول : نشأة و تطور الشركات المتعددة الجنسيات :

تعود نشأة الشركات المتعددة الجنسيات إلى حقبة العصور الوسطى كأقصى تقدير ،و لكنها لم تكن معروفة بالشكل الذي هي اليوم عليه ، و لذا سوف يتم تقسيم تطورها من وجهتين مختلفتين هما :

الفرع الأول : تطورالشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظر تاريخية : اختلفت الكتاب فيما بينهم بشأن تحديد تاريخ بداية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات و لكن الأغلبية اتفقت على أنها ظهرت منذ زمن بعيد و على أسوأ تقدير فقد ظهرت منذ القرن 17 و يمكن تلخيص مراحل تطور هذه الشركات في الجدول التالي :

الجدول (01): تطور الشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظر تاريخية :

الرقم	اسم المرحلة	امتداد المرحلة	أهم ما يميز المرحلة
1	البنكية	من العصور الوسطى حتى منتصف القرن 18 مرورا بعصر النهظة	تم تكوين 3 مجموعات إيطالية قوية the Grimaldi the Medici the Peruzzul و التي تملك وكلات في روما ،ليون،براغ باريس، لندن ،أوروبا اعتبرت مثل فروع للبنوك الحالية من حيث أنها تتلقى ودائع و تضمن القروض و العمليات البنكية شركان منفصلين يسيطر عليهم مجموعة من الشركاء الأعلى مترنة و كان معظم عملاءها من الملوك و الأمراء .
2	الاستعمارية	عصر الثورة الصناعية 1976	بدأت المرحلة بظهور المشروعات

			الاستثمارية التي حظيت بتأييد من الحكومة التي تتبعها ، و كانت هذه المشروعات لا تقتصر على المتاجرة فقط مع المستعمرات التابعة للدولة المستعمرة بل كانت تمارس دورا سياديا في الدولة أو الإقليم المستعمر مثل شركة الهند الشرقية ، و قد لعبت الشركات التجارية العملاقة في هذا الوقت الشطر الأعظم في مراحل التوسع الاستعماري.
3	ما بين الحربين	من 1914 – 1945	في هذه المرحلة استغلت بعض الشركات ظروف الحرب و قامت بتوسيع مصالحها الدولية خاصة الشركات التي تعمل مع الصناعات التكنولوجية الحديثة مثل شركة فورد.
4	عصر الإنتاج الدولي	بعد الحرب العالمية الثانية	بعد نهاية الحرب العامية الثانية سجلت ش،م،ج أكبر انتشار لها منذ نشأتها و هذه أسباب كتأسيس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر الذي وضع قواعده مؤتمر بريتن وودز عام 1946 و إنشاء GOTT التي تنص على تحرير التجارة ، و ثورة المواصلات و استقرار الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية و توقيع معاهدة دوما 1957 التي انشأ بمقتضاها السوق الأوروبية المشتركة التي شجعت التجارة بين أعضاء الدول .

المصدر : بوعبد الله ساسية : أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، السنة الجامعية 2012 – 2013 .

الفرع الثاني : التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات : يمكن تتبع تطور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تتبع تطور تحرك رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة حتى الوصول إلى مرحلة التعدد في الجنسيات، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (01) : التطور من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات .

تبدأ الشركة بتصدير منتجاتها إلى الخارج من خلال وسطاء تسوية ويكون مركزهم الرئيسي في الدولة الأم.

⇓

بعد زيادة المبيعات في الخارج تبدأ الشركة في البيع المباشر للمستورد والمشتري في السوق الخارج، عندئذ تقوم الشركة إنشاء إدارة الصادرات في الدولة الأم.

⇓

تقوم الشركة بإنشاء فرع للبيع في الخارج بتولي أعمال البيع والترويج في سوق خارجي محدود وتكون المبيعات أساسا للوسطاء في السوق الأجنبي .

⇓

إنشاء شركة تابعة للبيع الخارجي في تكون مندمجة وموجودة في الدول الأجنبية تتمتع بدرجة من الاستقلال عن فرع البيع .

⇓

تقرر الشركة القيام بإنتاج المنتج في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كلاهما

⇓

تقدم الشركات تسهيلات إنتاجية في السوق الخارجي (من خلال عقد تصنيع) وبالتالي يصير لديها شركة تابعة في الخارج تنتج وتبيع منتجاتها.

⇓

عندما تصبح العمليات الخارجية للشركة متعددة في أكثر من دولة فإن الشركة تصنع إستراتيجية واحدة هدفها تعظيم ربح الشركة الأم على المستوى العالمي ويصبح اتخاذ القرارات الإستراتيجية يتم بشكل مركزي

المصدر :نفس المرجع السابق ، ص136.

المطلب الثاني : تعريف وأنواع الشركات المتعددة الجنسيات :

الفرع الأول : تعريف الشركات المتعددة الجنسيات :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبية المباشرة وترجع تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات" المالتى ناشونال " لوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيه وتصبح بذلك المتعددة الجنسيات . ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في اتمان السلع والخدمات وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل إنها تكون أيضا للسوق المحلية .

وتعرف بانها مشروع وطني يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول، هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي[1].

- شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول و تنقل منشطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها[2].
- ويعرفها البعض الاخر بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها ، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية ، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة[3].
- كما تعرف على أنها شركات عملاقة تقوم باستثمار أموالها في نشاط الذي تمارسه في بلاد عديدة وهناك المئات منها والتي تعود غالبيتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي مؤسسات ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من بلد واحد ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الشركة الأم مركزا رئيسيا له[4].

ومما سبق نخلص إلى تعريف إجرائي للشركات المتعددة الجنسيات بحيث نعرفها على أنها :

"تلك الشركات الضخمة التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة، وتنشر صناعاتها في مختلف أنحاء المعمورة عن طريق فروعها العديدة وتتميز بتعدد الوحدات الإنتاجية وسيطرة المركز الأم كما يدير شؤونها أشخاص من جنسيات مختلفة، وتحقق أرباحا قد تفوق غالبا الناتج الوطني لبعض الدول".

---

[1] محمد مدحت غسان : الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص12-13.

[2] عبد المطلب عبد الحميد : العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية 24 شارع زكريا غنيم، الإبراهيمية، مصر 2008، ص 157.

[3] موسى سعيد مطر : شفتيري نوي موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، ارصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 179.

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف : الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010 ،ص 243.

الفرع الثاني: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات :

يمكن تقسيمها تبعا لعدة معايير من بينها :

1 **المنطقة الجغرافية** : ويندرج ضمنها :

1 1 **النمط المركزي** : أي أن تكون الشركة وطنية أساسا ولكنها تملك مشروع أو نشاطا في أكثر من دولة إضافة إلى الدولة المركزية (الدولة الأم) وهذا يعني أن الصفقة الدولية لهذا النوع من الشركات مرتبطة بنشاطها الدولي رغم أن ماليتها واحدة حيث تتخذ قراراتها المركزية.

1 2 **النمط اللامركزي** : والدي تتخذ فيه القرارات على مستوى الفروع أساسا، وليس على مستوى المركز، وذلك تنقل درجة سيطرة المركز على اتخاذ القرار مقارنة بالنوع السابق.

1 3 **النمط الجغرافي** : والذي يستند إلى ممارسة الشركات لنشاطها على مستوى العالم ككل من خلال انتشارها الجغرافي وضمانة مواردها وبكامل أنشطتها[1].

2 **طبيعة النشاط** : يمكن تقسيم هذه الشركات حسب طبيعة أنشطتها إلى ما يلي :

2-1الشركات المتكاملة رأسيا : وهذا التكامل الرأسي قد يكون أماميا بتوجهه نحو السوق والمستهلك وبحيث تتكامل عملية التسويق مع عمليات الإنتاج عن طريق توفير المنتجات لسوق، وقد يكون التكامل خلفيا من خلال تكامل عملية إنتاج المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج عن طريق توفير المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية هذه للعمليات الإنتاجية وبحيث تتكامل من خلال التكامل الأمامي والخلفي حلقات ومراحل العملية الإنتاجية بدءا بمراحلها الأولى وانتهاء بمراحلها الأخيرة أي استخدامها النهائي، والتي يمكن أن تمر في عدة دول.

2-2 الشركات المتكاملة أفقيا : وهي الشركات التي تعمل على توفير كافة الخدمات والمتطلبات الضرورية لقيام الإنتاج في مرحلة إنتاجه معينة وكذلك من خلال تكامل عمليات الإنتاج في هذه المرحلة المعينة ويمكن لهذه العمليات ان تتم في عدة دول.

2-3 الشركات المتكاملة رأسيا وأفقيا : والتي تتسع في نشاطاتها بحيث تتكامل وبالشكل الذي يوفر القدرة على إنتاج السلعة بسيطرة على مراحلها المختلفة وعلى الخدمات التي تتطلبها هذه المرحلة وبدورها يمكن أن تتم في عدة دول[2].

---

[1] فليح حسين خلف : العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، عالم الكتب الحديث،أربد، الأردن. 2010 ص ص : 37-68.

[2] علي عباس : إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص : 178.

ويمكن تمثيل هذه الأقسام بالشكل البياني التالي :

الشكل (02) : أنواع الشركات متعددة الجنسيات

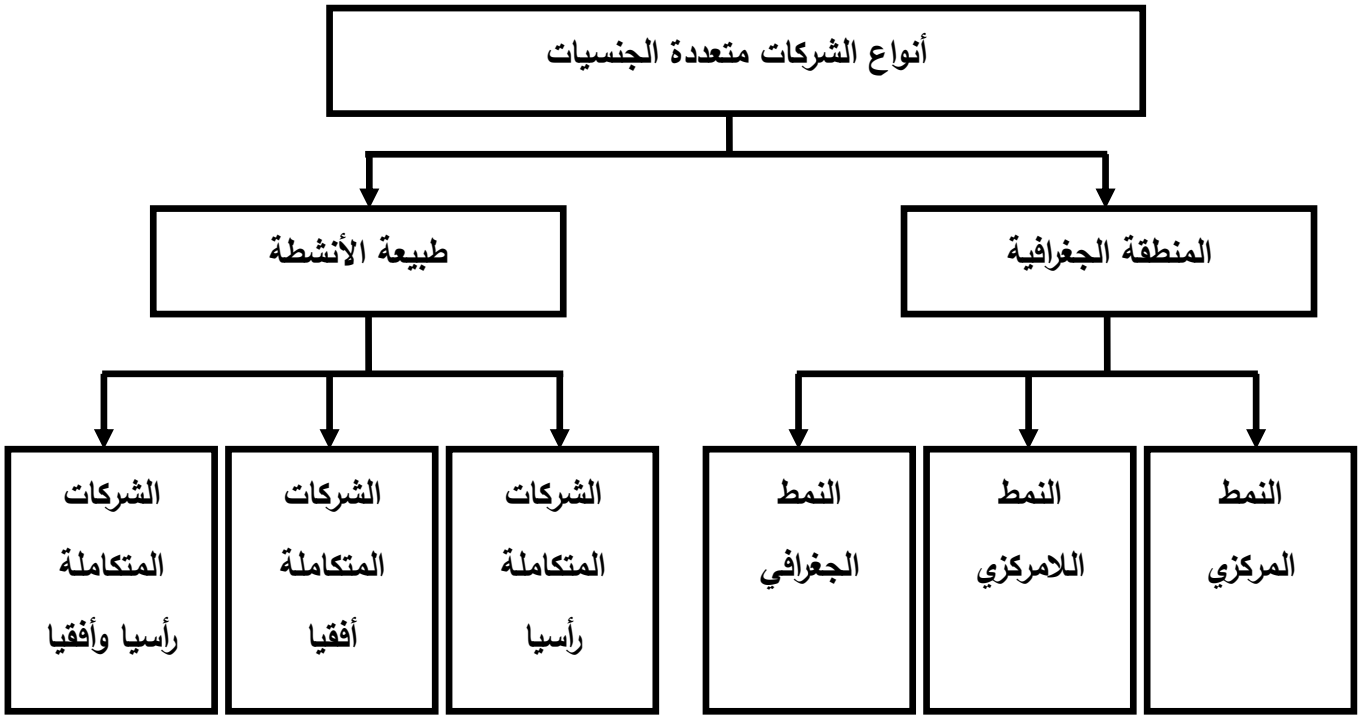

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى ما سبق.

المطلب الثالث:آثار الشركات المتعددة الجنسيات

الفرع الأول: الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات عنصرا هاما من عناصر العولمة الاقتصادية وذلك من خلال غزوها للأسواق العالمية وخصوصا أسواق البلدان النامية مستخدمة في ذلك استراتيجيات مختلفة التي قد تكون لها اثر لا محالة والتي قد تتمثل في :

- أن الأعمال الدولية لشركات متعددة الجنسيات في البلدان المضيفة تدخل ضمن إستراتيجية توسيع الأسواق بالنسبة لها؛
- كما أنها قد تحد من حرية البلدان في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المستقلة؛
- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الأرباح المحصل عليها إلى بلدها الأم وبالتالي فهي تقف في وجه التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة؛
- تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على أكبر الحصص السوقية الوطنية في الدول المضيفة وهو ما يؤذي إلى تراجع مبيعات الشركات الوطنية؛
- تعمل الشركات المتعددة الآن استثمارات مباشرة في عمليات متكاملة تماما من استخراج المواد الخام وحق عمليات التصنيع والتوزيع على المستهلكين في جميع أنحاء العالم وتتحكم في حصة كبيرة ومتزايدة من موارد العالم التعاونية التسويقية؛
- الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر العالم كله سوقا لها ومن تم فهي تزيد للإستلاء على أي وحدة إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث؛
- خلت مصادر جديدة للموارد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها بوجه عام وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج؛
- سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق حيث تحدد أسعار المنتجات بما يلاءم مع قانون العرض والطلب مما يؤذي إلى زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي اثر إلغاء القيود على الإستراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الوردات الزراعية وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير المهارات وخيرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات[1]؛

[1] بوعبد الله ساسية ، مرجعسبق ذكره ، ص ص 49-50 .

- تدخل حكومات الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى عدم سيطرة هذه الأخيرة عليها؛
- أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تتحكم بالاقتصاد العالمي والإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال ويخلق أزمات أو حلها أنها تتحكم بعصب السياسة و الاقتصاد؛
- الشركات المتعددة الجنسيات ليست سوى وسائل للحفاظ على ميزات الدول الصناعية الكبرى؛
- قيام هذه الشركات بنقل بعض الصناعات إلى خارج الدولة الأم للتخلص منها.والتمتع بالميزات شبه متوافرة أحيانا كمصادر الطاقة والعاملة الرخيصة وأن كانت بعض الشركات تعتمد على التكنولوجيات الموفرة للجهد الإنساني مما يعمق من مشكلة البطالة؛
- أن هدف الشركات المتعددة الجنسيات هو إبقاء الدول النامية فاقدة سيطرتها على أنماط تخصيص الاستثمارات ووضع الاستراتيجيات لتصحيح الإختلالات التي تنهك هياكلها الاقتصادية؛
- أن الشركات المتعددة الجنسيات تخلق نوع من الطبقة الاجتماعية في الدول النامية نتيجة للفرق الشاسع بين مستوى الأجور في الدول المضيفة وتلك التي تدفعها هذه الشركات؛
- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وان هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة؛
- تسعى الشركات المتعددة الجنسيات لسيطرة على الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية على المستوى العالمي وتسخيرها لخدمة مصالح القوى السياسية والاقتصادية الكبرى؛
- دور ومسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة في المساعدة على تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية للشركات المتعددة الجنسيات :

تتبع الآثار الايجابية لشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة، سواء النامية أو المتقدمة، وفقا لاختلاف الأنشطة التي تمارس بما فيها الإنتاجية والخدماتية والتسويقية ويمكن البحث في هذه الآثار من خلال تصنيفها فمن أربعة بنود رئيسية تتمثل في :

أ –الآثار على ميزان المدفوعات :

تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تحسين موازين المدفوعات في الدول المضيفة بصورة مباشرة من خلال 3 قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عائدات تصدير هذه الشركات[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 50–52 .

وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال المستوردات فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات للاستثمار في الدول المضيفة والخاصة التي تعاني فجوة في الموارد المالية حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية مثل ما هو الحال في معظم الدول النامية، يساعدني في سد العجز في حساب رأس المال وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام.

وفي حالة أن يكون للشركات الأجنبية نشاط تصديري، فإن عائدات صادراتها تساعد في سد فجوة العملات الصعبة في الدول النامية التي تعاني من ذلك من خلال رفدها للحساب الجاري بالعملات الصعبة المتأنية من التصدير وبالتالي تساهم في التغلب على العجز التجاري والذي في محصلته يؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات على المستوى الكلي.

ب -آثار اتفاق الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة :

لا شك بأن كافة نفقات الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة لها آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي وعلى الميزانية العامة في هذه الدول ويشمل إنفاق هذه الشركات الأجور والرواتب للعاملين فيها (الأجانب والمواطنين)، المشتريات من الأسواق المحلية للسلع والخدمات، الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والمبيعات والقيمة المضافة إذا كانت مفروضة)،الضرائب غير المباشرة (الرسوم المفروضة على المستوردات بأنواعها)،الإيجارات، الفوائد، الأرباح الموزعة، والتبرعات المحلية (النقدية والعينية)... ويأتي الأثر الإيجابي للإنفاق المباشر لهذه الشركات من خلال عملية المضاعف في السوق المحلي حيث يؤدي ذلك إلى تنشيط الأعمال التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري لمختلف فئات المجتمع المستفيدة من الإنفاق المحلي لهذه الشركات، بالإضافة إلى مساهمة ما تدفعه هذه الشركات من مختلف أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على أنشطتها – إن وجدت – في زيادة الإيرادات المحلية للدول المضيفة وبالتالي تساعد في تحسين الوضع في الميزانيات العامة من خلال تغطيتها لجزء من المتطلبات المالية لهذه الدول.

ج- الأثر على التشغيل والتدريب :

ينعكس الأثر الايجابي للشركات متعددة الجنسية على قطاع التشغيل في الدول المضيفة من خلال توظيف القوى العاملة المحلية، وخاصة فيما إذا كانت هذه الدول تعاني من فائض في أسواق العمل يتمثل في تفاقم مشكلة البطالة فيها. فمما لا شك فيه بأن تشغيل أعداد من القوى العاملة (الماهرة وغير الماهرة) في الدول المضيفة يساعد في التغلب على مشكلة البطالة،وبالتالي يساهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وإضافة إلى تشغيل القوى العاملة المحلية، تساهم الشركات متعددة[1]الجنسيات في

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 52-53 .

تدريب القوى العاملة (المهارة وغير الماهرة) لرفع كفاءتها الإنتاجية. كما ويمكن أن تقدم دورات تدريبية لبعض العاملين في مؤسسات وطنية في المجالات الفنية والإدارية العليا والمتوسطة، تتضمن تدريباً عملياً ونظرياً سواء في داخل أو خارج الدول المضيفة. وطبيعي أن يساعد هذا الإجراء في خلق كادر وطني متدرب تكون البلدان المضيفة بحاجة ماسة له لتسيير عملية التنمية في مختلف القطاعات الإقتصادية.

د- آثار نقل التكنولوجيا :

تسهل الشركات متعددة الجنسية عمليات نقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى البلدان المضيفة، المتقدمة أو النامية من خلال : توفير الآلات والمعدات الحديثة الملائمة، تقديم الخبراء في مختلف الميادين المطلوبة، نقل المعرفة عن طريق الدورات والمؤتمرات والندوات التدريبية والتعليمية الخارجية أو الداخلية، المساهمة في البحث والتطوير في مجالات اختصاصها، ودعم المؤسسات الفنية والمهنية المحلية ذات العلاقة عن طريق تقديم المعدات الحديثة والتدريب. ولا شك بأن لنقل التكنولوجيا بأشكالها المختلفة والعمل على توطينها من خلال هذه القنوات أثر إيجابي على تسيير عجلة التنمية وزيادة الإنتاج وتطويره في البلدان المضيفة، وخاصة في الدول النامية، آما ويمكنها من مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المتقدمة. [1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 53 .

المطلب الرابع : دوافع ومنافع الشركات المتعددة الجنسيات :

الفرع الأول : دوافع الشركات المتعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها في الخارج :

أن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات في العمل وممارسة نشاطاتها في عدة دول أي كونها دولية النشاط وعولمة نشاطها ومن بين هذه الدوافع:

1 - الحصول على أكبر قدر من الأرباح من خلال توزيع عمليتها ونشاطاتها في عدة دول وبما يضمن لها تقليص كلفة هذا العمل والنشاط، مراعية في ذلك عوامل عديدة من بينها العوامل الإقتصادية كأن تكون قريبة من الأسواق وذلك بأن تعمل في هذا الأسواق وتسيطر عليها وأن تكون قريبة من مدخلات عملها ونشاطاتها، والسيطرة بذلك على انتاج المدخلات التي كانت مواد خام وأولية في الغالب.

2 - الحاجة لاستخدام فائض الأموال المتاحة لدى هذه الشركة والجهات التي تملكها أو تسيطر عليها وبالذات المؤسسات المالية.

3 - إن دورة حياة المنتج في مراحل معينة من دورة الحياة في مراحل معينة من دورة الحياة هذه تدفع الشركات المتعددة الجنسيات التي تدول نشاطاتها بحكم تشبع السوق المحلية من المنتج الذي يعتمد على جودته وحداثته، وبعد أن يفقد ميزته هذه بشيوع استخدامه محليا يتم التوجه نحو القيام بانتاجه في الدول الأخرى وهو الأمر الذي يدفع نحو تدويل عملها ونشاطاتها نتيجة لذلك وفي ضل الحاجة لها.

4 - تتجه بهذه الشركات وممارسة النشاطات في الدول التي تعرض إجراءات تدخيلية اقل في نشاطاتها وضرائب أدنى أو أنها تعني نشاطاتها فيها من الضرائب، كضرائب الدخل أو الضرائب على استرادها أو الحرية في استخدام أرباحها وتحويلها وكذلك التي توفر فيها دعم لها من خلال التسهيلات. [1]

[1] فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

الفرع الثاني : المنافع التي تحدثها الشركات المتعددة الجنسية في اقتصاد الدولة المضيفة :

يوجد العديد من المنافع التي يحدثها نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة Benefit لا تحدث في جميع الأحوال وتحدث بنفس الحجم و الأهمية في البلدان المختلفة والمنافع هي كالتالي :

أ -**زيادة الإنتاج Increased Output** :وهذا ما قمنا بمناقشته أعلاه، وعندما يتحرك رأس المال من الدولة المرسلة إلى الدولة المستقبلية فإنه يؤدي إلى زيادة عنصر رأس المال في الدولة المستقبلية، ويربط هذا العنصر مع بقية العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

ب -**زيادة الأجور IncreasedWages**: وهذه النتيجة تمت مناقشتها سابقا، حيث أسلفنا أنه عندما ينتقل رأس المال إلى الدولة المضيفة (وذلك بسبب ندرة رأس المال وارتفاع معدل الفائدة) فإنه يؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة وزيادة في دخول العمال وارتفاع في أجورهم، وقد تكون زيادة بعض الأجور ناتجة عن إعادة توزيع الأرباح الناتجة من رأس المال المحلي.

ج -**زيادة توظيف الأيدي العاملة IncreasedEmployment** : وهذه النتيجة مهمة جداً وخاصة إذا كانت الدولة المضيفة دولة نامية تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي العاملة ناتجة عن زيادة التكاثر السكاني، فانتقال رأس المال إلى هذه الدول لبناء مشاريع جديدة يؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في هذه المشاريع.

د -**زيادة الصادرات Increased Exports** : إذا كان رأس المال الأجنبي في الدول المضيفة ينتج سلعا يمكن تصديرها، فإن هذه الدول تحصل على عملات صعبة نادرة تستخدمها في استيراد المعادن الرأسمالية والمواد التي تساعدها في تحقيق خطط التنمية، أو يمكن إستخدام العملات الصعبة في دفع خدمة وأصل الدين.

هـ -**زيادة الدخول الضريبة IncreasedTax Revenues** : إذا كانت الدولة المضيفة في مركز يؤهلها، فرض معايير ضريبية فعالة على الأرباح والمدخول التي تتدفق عن مشاريع التنمية الأجنبية، فإنه ونتيجة لذلك يكون لديها دخل ضريبي جديد تستخدمه في تنمية المشاريع، وعلى كل حال، فإن الدولة المضيفة يجب أن تقوم بإنفاق الدخل الضريبي بحكمة، وأن تحجم عن فرض معدل ضريبة عال جدا الآن يدفع الشركات الأجنبية إلى مغادرة البلد.[1]

و -**تحقيق وقورات الحجم الإقتصادية** Realization of Scole Economies : من الممكن أن تقوم الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات بالدخول في صناعة معينة لكي تتمكن وقورات الحجم

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار : الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010 م عمان، الأردن، ص ص 260-261.

الإقتصادية وذلك يسبب إتساع حجم الأسواق لهذه الصناعة، وإستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تتطلب أيضا، ومن المحتمل أن تكون الشركات المحلية غير قادرة على جمع رأس المال الضروري والكافي لخفض تكلفة الإنتاج الناتجة عن الحجم الكبير للعملية الإنتاجية، فإذا استطاع المستمر الأجنبي بنشاطه أن يحقق وقوارات الحجم الإقتصادي فإنها تساعده على خفض أسعار السلع المنتجة والمعدة للإستهلاك.

ز- **تزويد الدول المضيفة بالمهارات التنفسية والإدارية والتكنولوجية الجديدة :** ويؤكد العديد من الإقتصاديين على أن المهارات التقنية والمهارات الإدارية نادرة في الدول النامية، وعليه فإنه يمكن تسوية هذا الوضع في الدول النامية المضيفة، بأن تتحمل الشركات المتعددة الجنسية مسؤولية إدخال رأس المال البشري في هذه الدول وذلك في صورة تقنيين وإداريين مدربين تدريبا جيداً، بالإضافة إلى هذا فإن إدخال التكنولوجيا الجديدة في الدول المضيفة يزيد من إمكانية الإنتاج في هذه الدول.

ح- **إضعاف قوى الاحتكار المحلي** Wealeing Power Of DomesticMomopoly : من الممكن أن يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط الاقتصادي في صناعة ما وذلك قبل تدفقات رأس المال الداخلية الأجنبية Poreign Capital Inflow في البلد المضيف.

ولكن بعد التدفقات الداخلية للإستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف فإنه يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية ويستطعون زيادة الإنتاج وخفض الأسعار في هذه الصناعة وهكذا فإن حركة رأس المال الدولية تستطيع أن تمارس نشاطا يتخذ شكلا معاديا للسياسة التروست Antitrust Policy.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص262.

المبحث الثاني : ماهية الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الآخرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل : القروض والإعلانات، في هذا المبحث سنتناول نبذة تاريخية عن الاستثمارات الأجنبية ثم نعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر كل من أنواعها، أشكالها ودوافعها ومحدداتها.

المطلب الاول : نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر :

يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية وقد ساعد إتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار، وكانت يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الإستعمارية .

مر الإستثمار الأجنبي المباشر بفترات زمنية متباينة في ظروفها الإقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، وفي فترة زمنية الواقعة بين عام 1800 و عام 1914 كانت الظروف الإقتصادية والسياسية ملائمة كانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بوساطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي فترة قل فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه الفقرة الزمنية فان المملكة المتحكمة كانت تحتل المركز الأول نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به.

وتتميز الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة لظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي وانهيار قاعدة الذهب، مما دفع العديد من الدول المتضررة من الحرب لتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات، وكسرت الشركات النفطية العملاقة جهودها في الاستثمار في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ وغيرها من المرافق العامة، ويلاحظ في هذه الفترة تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول.

أما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا الحاضر، فقد توسع الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا، وذلك بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات، وقد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الصناعات التحويلية، وذلك من أجل الحصول على المواد الخام، وفي هذه الفترة لم يكن الإستثمار الأجنبي المباشر حراً كما كان عليه الحال قبل الحرب

العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها لسنوات لاحقة، أما في ما يتعلق بقابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة والتي أفرزتها اتفاقية بريتون وودز فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري، وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض الدول الصناعية حتى الثمانيات من القرن الماضي، وإلى جانب ذلك فرضت الدول النامية الحديثة الاستقلال قيوداً على الاستثمار الأجنبي الم بلشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها السياسية والإقتصادية ويثقل كاهلها بالإعياء ويحول الأرباح إلى خارج البلد، وعليه فإنها فصلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة وبانطفائها تزول أعباؤها الخارجية. [1]

المطلب الثاني : تعريف الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

*يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكية الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ويمكن القول بأن معيار التميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر شريكين في مسألة السيطرة على المشروع الأجنبي والمستثمر فيه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج فإن إستثماره يعد إستثمار مباشر، وإذا كان يملك السيطرة على المشروع فإن إستثماره يسمى إستثمار غير مباشر.

ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر الصورة الأولى للاستثمار بأبسط أشكاله، لذلك فإن أطلق إسم الإستثمار مجردا دون تحديد بين المقصود به يكون الإستثمار المباشر، وبناءا عليه فإن التشريعات والإستثمار في البلدان النامية لا تتضم هذا النوع من الإستثمار، وهذا أمر منطقي لأن الحصول على مصادر الإنتاج هو الهدف المباشر والأول للدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية

ويعتبر هذا النوع من الإستثمار الشكل المفضل للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الخارج، إذ أنه يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروعات الاستثمارية وتوجيهها نحو أغراض الإنتاج التي والفوائد إلى الخارج والتحكم في خطط الإنتاج والتسويق الخاصة بهذه المشروعات. [2]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 235-236.

[2] الدكتور نزيه عبد المقصود مبروك : الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2007، الإسكندرية ص ص 31-32.

*هو تكاليف تأسيس مشروع جديد أو مشروع موجود تكون السيطرة على عملياته من قبل مستثمر أجنبي أو هو قرض بين الشركات يحصل عندما يكون مستثمر موجود في بلد معين بلدة باكتساب رصيد في بلد آخر بلد المضيف مع نية لإدارة الرصيد. [1]

*هو ذلك الإستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
فقد عرفه الكثير من الباحثون فقالو: عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% .[2]

المطلب الثالث : أنواع وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر :

الفرع الأول : أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

1/ **استثمار أجنبي مباشر يبحث عن العمل :** وهو لمعرفة حاجة المستثمر في الأجانب للاستفادة من وفرة ورخص العمل في دول نامية عديدة، وكذلك لخفض تكاليف العمل.

كما هي من القيود المفروضة على حركة العمل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وأيضا الشركات الصناعية الكبيرة تحرك أو تنقل أجزاء من عملية إنتاجها إلى تلك البلدان النامية التي يكون فيها العمل رخيص نسبيا، ويجب توفر العمل الماهر والذي يمكن من أن يمتص التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

2/ **استثمار أجنبي مباشر يستخرج مورد :** ويشمل قطاع التعدين واستكشاف وإنتاج وتسويق وتوزيع النفط، وهذا الاستثمار تستفيد منه الدول النامية من أجل ضمان أن تستفاد من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، ومن أشهر الدول النفطية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و ايرلندا الشمالية.

3/ استثمار أجنبي مباشر يبحث عن سوق : ويشمل على حجم السكان الكبير في البلدان النامية والتي تمتلك أسواق كبيرة، أن الاستثمار الأجنبي يفضل تلك الأقطار التي تطبق سياسات إحلال الواردات التي تضمن إجراءات أمنية لدعم الصناعة المحلية ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة.

4/ استثمار أجنبي باحث عن خدمات : ازداد هذا الإستثمار في السنوات الحالية بسبب تسارع وتطور عملية الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، حيث كان هذا السوق مغلقا نسبيا في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر قبل التغييرات في السياسات الاقتصادية التي جلبت من خلال تطبيق

[1] الدكتور سيد سالم عرفة : إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، عمان ص 207.
[2] سليمان عمر عبد الهادي : الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة (1) 2010، ص 23.

الحرية الاقتصادية، ورفع قطاع الخدمات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التحديث الذي حصب وتوسيع الخدمات الحديثة ورفع نوعيتها يتطلب تدفق ليس للموارد المالية بل للتكنولوجية الحديثة. [1]

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال :

أ -**الإستثمار المشترك** : هو مشروع الإستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات انتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية، تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه.

ب -**الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي:** وهو عبارة عن قيام بانشاء فروع للإنتاج أو التسويق... الخ، ونجد أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

ج -**مشروعات أو عمليات التجمع** : وتأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

د -**عمليات الإندماج أو تملك:** وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى.

المطلب الرابع: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

الفرع الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة ويمكن أن نستخلص أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول النامية كما يلي :

1 -الدافع السياسي : يكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الإستثمارات الأجنبية لدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

2 -الدافع الإقتصادي : يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الإستثمار إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية وتحقيق أكبر الفوائد والأرباح وهذا ما يشجع الدولة الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع والزيادة في أسواقها التصديرية.

[1] سيد سالم عرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 208-209.

كما أنه من بين الدوافع لقيام الإستثمارات الأجنبية هو تفادي المخاطر المختلفة (المخاطر السياسية، المخاطر المتعلقة بالتدهور النقدي). [1]

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الإستثمار مجمل الضروف والأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة وتجدر الإشارة إلى أن درجة التأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية :

1 – المحددات الأساسية لجذب الإستثماري المباشر: تعتبر هذه المحددات الزاهية لجذب الإستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي :

1 1 توفر الإستقرار السياسي: فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه ويتوقف عليه الإستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي.

1 2 الإستقرار الإقتصادي: يتمثل في تحقيق توازنات الإقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستقرار ومن أهم المؤشرات الإقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الإقتصادي للاستثمار ما يلي :

عناصر الإقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، إستقرار سعر الصرف، معدل الفائدة...الخ.

السياسيات الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: السياسات الإستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية.

الحوافز المالية لجذب الإستثمار: حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الإجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

ضرورة استقلالية النظام القضائي المتوفر في الشفافية في المجال الإقتصادي.

2 المحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

الرشوة والبروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والمضيفة لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة

[1] الدكتور خالد راغب الخطيب : التدقيق على الإستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى 2012، وسط البلد، ص ص217– 218.

الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل عملية السير والإجراءات الإدارية المرتبطة للاستثمارات.

حجم السوق ومعدل نموه: إنما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجمه لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر إنجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها التي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيا إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جادبا للإستثمار.

توفر قاعدة متطورة لوسائل الإتصال والمواصلات فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليه أن تضمن الإتصال الدائم والجديد بين كل فروعها.

توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية لقيام بعملية الإندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة المؤسسة تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى. [1]

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

إن نجاح أي شركة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجية إضافة إلى ذلك توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشأ فيها الشركات، ومع افتراض وجود هذا التوافق على المستوى المحلي ونجاحه لا يستلزم تحقيقه على المستوى الخارجي أي في الأسواق الدولية، حيث نجد في الواقع العملي أن النجاح الذي تحققه الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأم، قد لا تحققه بنفس الفاعلية على مستوى سوق الدول المضيفة، وهذا راجع إلى التباين في المتغيرات البيئية في الدول الأم والدول المضيفة لهذه الشركات ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث تناول بعض نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول الأخرى.

المطلب الاول : نظرية عدم كمال السوق :

تبني هذه النظرية تفسيرها للاستثمار الأجنبي على أساس إفتراض أن السوق غير تامة من حيث المنافسة والمعلومات، خاصة في جانب العرض حيث تتميز الدول بنقص الإنتاج وعدم تنوعه وذلك بسبب نقص المشاريع وحجمها الصغير مما يجعل ذلك حافزا للشركات الأجنبية التي تتمتع بمزايا مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، هذه المزايا تجعلها في مركز قوة أمام الشركات المحلية الضعيفة ومن أهم العناصر قوتها التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر مايلي:

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 218-220.

1 -جودة و نوعية إنتاجها الأفضل مقارنة مع ما تنتجه المشروعات المحلية.
2 -توفر مهارات و قدرات إدارية و إنتاجية و تسويقية لديها تفوق تلك التي تتوافر لدى المشروعات المحلية.
3 -قدرات مالية وفنية تتيح لها تحقيق الحجوم الأكبر لإنتاجها، وتحقق بسببها وفرات حجم تجعل كلفة إنتاجها أقل وسعر منتجاتها أدنى مقارنة بالمشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى.
4 -قيامها باختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال إقامتها مشروعات الإستثمار الأجنبي في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات.
5 -تفوقها التكنولوجي والذي يتيح لها استخدام وسائل وأساليب إنتاجية أحدث، وتقوم بإجراء تطوير وتحسين المستمر فيما تستخدمه من وسائل وأساليب إنتاجية،وخلال فترات متقاربة.
6 -الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والتكاملية والتي تتيح لها قدرات أكبر في كافة المجالات أعلاه فإن قدراتها التنافسية تكون أكبر من الشركات والمشروعات المحلية وبالشكل الذي يحقق التفوق في أسواق الدول النامية نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمشروعات المحلية. [1]

الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فيما يخص هذه الإنتقادات يرى روبرك سيمونس ما يلي :

1 -افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات لكل الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
2 -افتراض هذه النظرية أن أفضل الإستثمارات هي الإستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة إذ تم إستغلال المزايا الإحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الإستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار [2].

من أهم ما يميز هذه النظرية التأكد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوطين الإستثمار الأجنبي المباشر فيها كما تؤكد على أهمية إبتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لامتداد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج.

إلا أنها تعقل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الإستثماري للشركات سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية، ويمكن القول أنه في ضل نظرية عدم كمال السوق لكي تحقق الشركات متعددة الجنسيات

---

[1] حمدي بن عباس: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الصين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2012 ص ص 74-75.

[2] فاروق سحنون: قياس أثر بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مدكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التقنيات المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2010، ص 24.

أهدافها في الإستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ذلك بمدى مرونة مختلف الإجراءات خاصة منها المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتجارية .

المطلب الثاني : نظرية الحماية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة و الاستثمار الدولي بما يتوائم و أهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية أو العاملة بالدول المضيفة . و من ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط و قوانين تؤثر على حرية التجارة و الإستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بممارسة أنشطتها داخل الشركة أو بين المركز والفرع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة مما يوكلها من حماية نفسها من المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالإبتكارات التقنيات الجديدة لأنشطتها المختلفة، بحيث لا تسمح بوصولها لاسواق الدول المضيفة لأطول فترة ممكنة تمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة. [1]

ويرى هودوينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الإختراعات ...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد شركات الدول المضيفة.

وهذا من أجل تحقيق حماية لإستماراتها ومن تم تحقيق أهدافها المرجوة، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط في حماية براءات الإختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها ويحقق الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية في صورة الإستثمار الأجنبي المباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة :

1 - تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبيا مما يمكن تحقيقه في الداخل.
2 - تقليل تكلفة المعاملات مثل نفاقات الإتصالات والنفقات الإدارية.
3 - زيادة الكلفة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للانتاج.
4 - التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب...الخ) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على إستخدام التميز السعري.

الإنتقادات الموجهة لنظرية الحماية :

1 - إغفالها أهمية المزايا المكانية كمحدد هام للاستثمار في الخارج.

[1] حمودي بن عباس، مرجع سبق ذكره، ص75.

2 – عدم إهتمامها بالقيود الناجمة عن السياسات الإقتصادية والتجارية للدولة المضيفة والذي قد تؤثر على ممارسات وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات المستخدمة لحماية نشاطاتها.

ويمكن القول بأنه لا توجد مبررات لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الإقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط السياسات الحكومية للدولة المضيف[1]

المطلب الثالث : نظرية دورة حياة المنتج :

تأسست من طرف الإقتصادي الأمريكي "ريموند فرنون" سنة 1966 ، ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية لغرض تفسير مبررات التجارة الدولية ولاشك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسير لأسباب إنتشار ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات من وراء الإستثمارات الأجنبية من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب إنتشار الإبتكارات والإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوت بين الدول في مجال التكنولوجيا الأمر الذي يؤذي الى اكتساب بعض الدول ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة ، و في سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة.[2]

أكد "فرنون" أن تميزها يعود إلى اهتمامها بالبحث و التطوير و تخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع إشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الإحتكارية لهذه الشركات إلى الإنخفاض.

1) دورة حياة المنتج:

وتنطوي دورة حياة المنتج كما يراها "فرنون" على ثلاث مراحل:

- مرحلة المنتج الجديد.
- مرحلة المنتج الناضج.
- مرحلة المنتج النمطي.

كما يميز بين أربعة أنماط سلوكية كلية للمنتج تختلف باختلاف المراحل هي:

انتاج، استهلاك، تبادل، استثمار والشكل التالي يبين المراحل المذكورة أعلاه أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

---

[1] فاروق سحنون،مرجع سبق ذكره ، ص ص 23–24.

[2] مصطفى مراد: دور الإصلاحات المصرفية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في التجارة الدولية ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر 2011 ص ص 24-15.

وفيما يلي تحليل للمراحل كما أشار إليها "فرنون".

الشكل (03) : دورة حياة المنتج الدولي -1

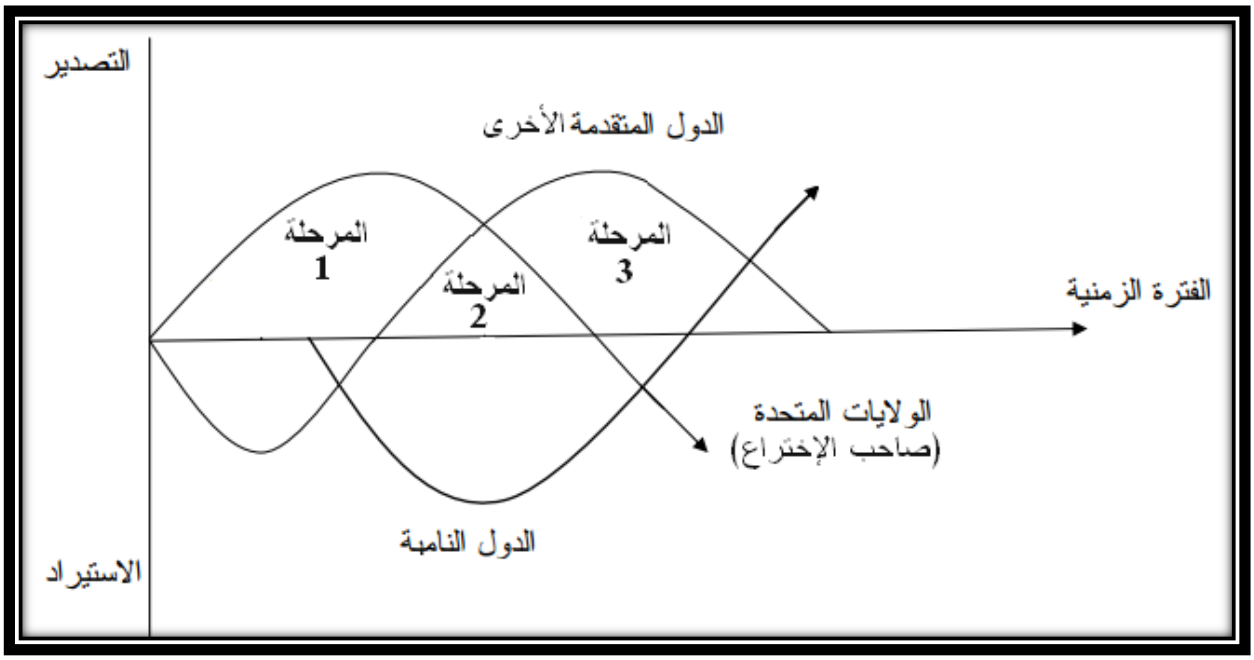

المصدر : نفس المرجع السابق، ص 25.

أولا :مرحة المنتج الجديد

حيث يكون عدد المؤسسات محدود مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري ، ويكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا ومرتفع السعر ولا يمكن تسويقه إلا في السوق المحلي كما تتميز هذه المرحلة بالانخفاض الكبير و أحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح ، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية و إعلانية مكثفة تهدف إلى خلق حالة من الولاء إلى العلامة التجارية الجديدة ، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة نظرا لحداثة المنتج ، وعدم وجود بدائل ، وقد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلاد المتقدمة ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي .

ثانيا :مرحلة المنتج الناضج

حيث يزيد حجم الإنتاج و الاستهلاك في البلد المبتكر ، وتشبع نسبيا من طرف الإنتاج وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي و يزيد عدد المنافسين وتظهر بعض البدائل ، وينخفض السعر و يتحول السوق من وضعه الاحتكاري أو الشبه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة وتتحول المؤسسات الأكثر تقدما إلى الأسواق الخارجية ، نظرا لعدم الانتشار التكنولوجي في البلاد الأخرى ، وبذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة و السبب الرئيسي هو حماية سوقها الذي خلقته عند المرحلة الأولى من خلال عمليات التصدير أو تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من طرف الدولة المستوردة ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعره في الدولة المستوردة و انخفاض الطلب عليه .

ثالثا :مرحلة المنتج المعياري أو النمطي

في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع ويصبح المنتج نمطيا ، وذو أسلوب أكثر نمطية في العمل ، ويرتفع عدد المؤسسات ، وتتجه المنافسة عن طريق السعر وتزداد مرونة الطلب السعرية أما على مستوى الأسواق الخارجية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد المنتج الجديد ، كما البلد المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج ، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلاد المقلدة ، وفي البلاد المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضا عن البلد الأصلي المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج ، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلاد المقلدة و في البلاد المتقدمة ذات الأجور أقل انخفاضا عن البلد الأصلي المبتكر . ومع اشتداد المنافسة حيث يكون المنتج أكثر نمطية و أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل غير الماهر ، نتيجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأقل نموا التي تعرف وفرة كبيرة في هذا العنصر ، و بالتالي تتمتع بانخفاض كبير في الأجور وبذلك وجد "فرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لايتم الا في المرحلة الثانية و الثالثة للمنتج ، حيث هناك سوق خارجية مهمة .

الشكل رقم (4) : دورة حياة المنتج الدولي – 2

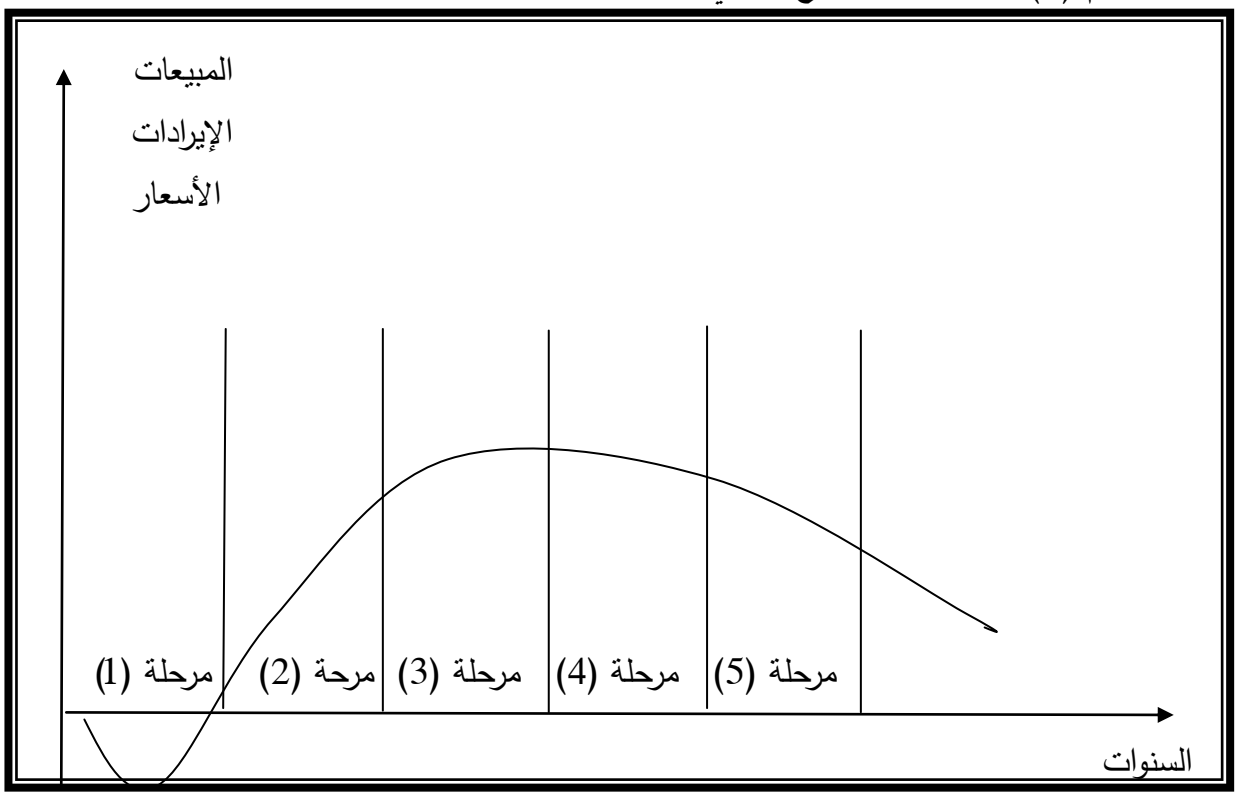

المصدر: فاروق سحنون ،مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

–**المرحلة الأولى:** شهدت هذه المرحلة مجموعة من الدراسات و البحوث حول سلعة معينة بالإضافة إلى ابتكارات وذلك داخل الو. م . أ من أجل الوصول إلى السلعة ذات المواصفات المطلوبة .

-**المرحلة الثانية:** بعد الانتهاء من البحوث و الابتكارات يتم تقديم السلع في شكلها النهائي بالسوق الأمريكي

-**المرحلة الثالثة:** نتيجة الطلب على السلعة يتم زيادة عرض كميات معتبرة من الإنتاج و تسويق الفائض منها محليا أو دوليا .

-**المرحلة الرابعة:** تميزت هذه المرحلة بزيادة عرض السلع في السوق مع طلب محدود و هذا ما يدل على بداية تشبع السوق المحلي مع القيام بإنتاج السلعة في دول متقدمة أخرى .

-**المرحلة الخامسة:** شهدت هذه المرحلة بداية إنتاج السلع في الدول النامية بسبب الجودة ، المنافسة السعرية ... الخ ، الأمر الذي أدى إلى تدهور السلع بالسوق الأمريكي .

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج الدولي:

1. إن الميزة التكنولوجية ليست هي دافع لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دورة حياة المنتج ، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية أو الثالثة ، بعد كل يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية المستخدمة نمطيا و المنتشرة عالمي .
2. لا يصلح تحليل دورة حياة المنتج على الاستثمارات المباشرة في بعض القطاعات كالسياحة و البترول، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الدولة الأم ب قد تكون بداية الشركة بالدول المضيفة .
3. من الناحية العملية تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الوقت مع الدول المتقدمة و الدول المضيفة (النامية) على حد سواء ودون المرور بالمراحل التي عرضها "فرنون" في نظريته .
4. هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج لصناعة تكنولوجيات الاتصال ، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية ، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي من البداية(الهواتف المحمولة لبعض خصوصيات المجتمع الإسلامي مثل : الآذان وتحديد وجهة القبلة ... الخ) .
5. كونها لا تضم سوى الاستثمارات الخاصة بالمنتجات الجديدة ، وبالتالي لا يمكنها تفسير تلك الاستثمارات الخاصة بالمنتجات الموجودة في السوق لفترة طويلة .
6. إن أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجدب و توطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ، كما أنها تؤكد أهمية الابتكار و التفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج ، إلا أنها

من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات ، وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية[1] .

المطلب الرابع: نظرية الموقع ، و الموقع المعدلة .

الفرع الأول : نظرية الموقع :

تركز هذه النظرية على المزايا المكانية باعتبارها دوافع للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج و المفاضلة بين الدول على أساس هذه المزايا ، تشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي :

أولا: العوامل التسويقية و السوق: مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان ، حجم السوق ، معدل نمو السوق ، درجة التقدم التكنولوجي ، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين ، احتمالات التصدير لدولة أخرى ...الخ .

ثانيا: العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل: القرب من المواد الخام و المواد الأولية ، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور ، مدى توفر رؤوس الأموال ، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام و السلع الوسيطة و التسهيلات و الإنتاجات الأخرى ...الخ .

ثالثا: الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) : مثل : التعريفة الجمركية ، نظام الحصص ، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد .

رابعا: العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر : مثل: الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي ، الاستقرار السياسي ، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمارات ، إجراءات تحويل العملات الأجنبية و التعامل فيها ، مدى ثبات أسعار الصرف ، نظام الضرائب ، ومدى التكيف مع بيئة الدول المضيفة بصفة عامة .

خامسا: الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة للمستثمرين الأجانب .

سادسا: عوامل أخرى : مثل: الأرباح المتوقعة ، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي ، مدى توفر الثروات الطبيعية و القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج ، إمكانية تجنب التهرب الضريبي ...الخ[1] .

---

[1] مصطفى مراد، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[1] حمودي بن عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفرع الثاني :نظرية الموقع المعدلة :

تشبه هذه نظرية الموقع السابقة إلا أنها تضيف بعض المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ، قدم هذه النظرية "روبورك وسيموند" حيث اقترحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل :

أولا: العوامل الشرطية : و التي تتمثل في :

-خصائص المنتج .

-العلاقات الدولية لدولة مضيفة .

ثانيا: العوامل الدافعة : وهي :

-الخصائص المميزة لشركة .

-مركز الشركة التنافسي .

ثالثا: العوامل الحاكمة : وتتمثل في :

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر .

العوامل الدولية [1]

من الجدول أدناه يمكن إن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات و الحوافز التي تقدمها الدولة الأم لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها حدة المنافسة في الأسواق المحلية ، ارتفاع تكاليف العمالة ...الخ

[1] حمودي بن عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الجدول (2) : العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية :

العوامـل الشرطيـة	الأمثلة
1-خصائص المنتوج (السلعة)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج (الفنية، المالية، البشرية) ، خصائص العملية الإنتاجية.
2-علاقات الدولة المضيفة مع الدول الأخرى	تضم النقل و الاتصالات بين الدولة المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع...الخ.
3-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ .
العوامل الدافعة	**الأمثلة**
1-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية، حجم الشركة القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات و الأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**
1-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، نظم الإدارة و التعيين، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ...الخ .
2-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3-العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم، المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر:أبو قحف عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع المعدلة :

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة، أن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة . [1]

[1] فاروق سحنون ،مرجع سبق ذكره ، ص 30.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك و إدارة المشروع الاستثماري .

و عرفنا أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة استثمارات مشتركة إلى جانب كون هذه الأشكال في الحقيقة مرهونة من حيث تطبيق سياسات الدول المضيفة.

بالإضافة إلى اشتمال فصلنا على دوافع و محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أيضا ماهية الشركات المتعددة الجنسيات حيث تعتبر هذه الأخيرة القناة الرئيسية لنقل الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما ركزنا أيضا على النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و التي هي في نظرنا مكملة لبعض ها البعض و أن كل نظرية قد تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار .

الفصل الثاني

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
و تحفيزاته

تمهـــيد :

بالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف سياستها في جذب هذا النوع من الاستثمار باستخدام السبل الأكثر فعالية و منحه المزايا والتيس يرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق. واهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

و في هذا الصدد سوف نتطرق إلى مبحثين و هما :

المبحث الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : تحفيزات الاستثمار.

المبحث الأول:مناخ الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الإقتصادية والأجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للإستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الإستثمار وهو ما سنتطرق إليه في المطالب التالية.

المطلب الاول:تعريف مناخ الإستثمار ومضاهره

الفرع الأول : تعريف المناخ الإستثماري :

لقد تطور مفهوم المناخ الإستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر والفرص الإستثمارية ،هناك العديد من التعارف للمناخ الإستثماري نذكر منها :

التعريف (1) :يقصد بمناخ الإستثماري "مجمل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال دلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا .

التعريف (2) : "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه وتشمل هده الظروف الأبعاد السياسية،والإقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجدب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية " [1] .

التعريف (3): "كما يمكن تعريف المناخ الإستثماري بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع الظروف المكونة المحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيا أو إيجابيا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية ،وبالتالي على حركة الإستثمارات واتجاهاتها ،وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية."

[1] الدكتور منصوري الزين :تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية،دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2013،ص91.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن المناخ الإستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والإقتصادية والقانونية والتنظيمية والإجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الإستثماري وقرارات المستثمرين (المحليين والأجانب) الحليين والمحتملين مستقبلا[1]

الفرع الثاني : مظاهر مناخ الإستثمار:

تتمثل مظاهر المناخ الجيد للإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

1. اتباع سياسة التحرر الإقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه .
2. عدم التمييز في المعاملة بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية .
3. تقرير المزايا والحوافز المشجعة للإستثمار،سواء في صور إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الإستثماري .
4. تسهيل تملك المشروعات الإستثمارية للأراضي و العقارات اللازمة لمباشرة نشاطها،وتيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.
5. توافر البنية الأساسية والموافقة الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها،ودلك لتسهيل مزاولة النشاط الإستثماري .
6. توافر الإستقرار السياسي في الدولة المضيفة،واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها .
7. التأمين الكامل للمشروعات الإستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هده المخاطر .
8. توطير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء و التشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية .
9. خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية و الإقتصادية تتمتع بالإستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة
10. توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر،وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الإستثمار محل اعتبار لدى المسؤولين [2]

---

[1] عبد الكريم بعداش: الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية السنة الجامعية 2007-2008،ص59

[2] ريغي هشام: الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وقنوات خلق الوظائف وتهديمها في الدول المضيفة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار،عنابة،التواصل العدد38،جوان2014،ص25

المطلب الثاني :مقومات المناخ الإستثماري :

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات ،نوجز أهمها فيما يلي :

1) المناخ السياسي والأمني:

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الإستثماري ، حيث عدم توافر الإستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الإدخار وبالتالي خفض معدلات الإستثمار.وبدلك يكسب المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا .ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل ،نوجزها فيما يلي :

أ- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا،أو دكتاتوريا.

ب-موقف الأحزاب السياسية من الإستثمارات الأجنبية .

ت- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ث- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية .

2) المناخ الثقافي والإجتماعي :

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز دلك من خلال:

أ - دور السياسة التعليمية والتدريبية المعتمدة .

ب- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي ،ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية .

ج- دور الجمعيات والنقابات العمالية تنظيم وتحسيس القوى العاملة .

د- درجة الوعي الصحي ،ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة .

3) المناخ الإقتصادي :

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الإقتصادي ضمن الأتي :

أ -مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد .

ب -مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها .

ت -درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية .

ث -مرونة السياسة المالية والنقدية،وما تحتويه من التحفيزات

ج -درجة وضوح واستقرار قوانين الإستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر .

ح -مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية،ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة .

خ -مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم .

د -درجة الحماية المتبعة داخل الدولة ,من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح[1].

4) المناخ القانوني الإجتماعي التنظيمي :

ويندرج تحته مجموعة من العوامل:

1 -اتفاقيات ثنائية :هي اتفاقيات ومعاهدات تنظم العلاقات بين بلدين لضمان حق البلد المضيف و كذلك حق المستثمر الأجنبي قبول الإستثمارات والمستثمرين الحماية من المصادرة والتعويض عند الخسائر،حرية تحويل الأرباح وإعادة رأس المال إلى الوطن الأصلي وتسوية المنازعات في الآجال القصيرة .

2 -الإتفاقيات الدولية أو الإقليمية : ونذكر منها اتفاقيات التكامل الإقتصادي أو التكتلات ،كمجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة والشراكة أور ومتوسطية وتمكن هده الإتفاقيات في الإتفاقية العامة للتعريفية الجمركية ،حرية انتقال العمالة التكامل الإقتصادي الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC توفير التشريعات والقوانين الإستثمارية الجيدة والمواكبة للعصر توفير هيئات لازمة لتسيير القوانين الإستثمارية .

[1] الدكتور منصوري الزين : تشجيع الإستثمار وأنره على التنمية الإقتصادية،مرجع سبق ذكره،صص 91-93.

3 -الإتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن الإستثمار : وتبرم هده الإتفاقية بين أطراف متعددة لحماية وتشجيع الإستثمار، تتضمن قواعد موضوعية ملزمة بشأن الإستثمار .

4 -درجة تماسك الإجتماعية : لتحقيق الإستقرار وتنمية الإجتماعية يتطلب على الدولة منح اولوية للقواعد الإجتماعية الأساسية ومنه فإن توفير الأمن الإجتماعي ،هو من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ استثمار ملائم .

5 -العناصر السلوكية :وهي درجة الوعي بعناصر ومقدمات التقدم الإقتصادي ودرجة تفهمهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشراكة الأجنبية ،درجة التظاهرات الإحتجاجية و الإعتصامات والإظرابات أي طريقة تعامل وسلوك الأفراد مع الأوضاع التي يعيشونها .

6-دور الجمعيات والنقابات العمالية : ودلك في تنظيم وتحسين القوة العاملة ومدى تطوير وعصرنة الأوضاع التنظيمية والإدارية وإعطاء أكثر تسهيلات من المعلومات [1] .

5) المناخ الإداري:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الإستثمار ،كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية [2]

المطلب الثالث : السمات الرئيسية للمناخ المشجع للإستثمار:

تتمثل هده السمات أو المحددات الرئيسية للمناخ المشجع للإستثمار في الإستقرار الإقتصادي الكلي الحاكمية الرشيدة،بنية أساسية مساعدة...)

أولا:الإستقرار الإقتصادي الكلي :

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذتها بعض الأقطار النامية (المكسيك، الأرجنتين، البرازيل ، الشيلي ، كولومبيا ،فنزويلا ، بولونيا ، البرتغال ،كوريا...) إلى توفير الإستقرار الإقتصادي اللازم لضمان النمو طويل الأجل.فقد شملت هده السياسات والإجراءات من الخصخصة ، وإصلاح النظام القانوني،

---

[1] بوشمال عبد الرؤوف :التسويق الدولي و تأثيره على التدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارة، جامعة منتوري، قسنطينة ،السنة 2011-2012، صص 90-91.

[2] كريمة قويدري :الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،تخصص مالية دولية ،جامعة ابن بكر بلقا يد،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، تلمسان الجزائر.السنة:2010-2011،ص10.

وتحرير التجارة وإعادة هيكلة المديونية ،وتسديدها بانتظام إلى الصناديق الأجنبية.أضف إلى دلك البرامج المدروسة التي تنفذها هده الأقطار لتخفيض التضخم، والمشجعات المتاحة للمستثمرين التي انعكست على الإقبال و التهافت الكبير للمستثمرين على الأسواق الناشئة بهده الأقطار ... كل دلك من علامات نوع جديد من اقتصاديات النمو.

وتعتبر الثمانينات والتسعينات عقدي الإصلاح الإقتصادي لدول العالم الثالث ، حيث تزايد عدد الدول النامية المطبقة للبرنامج الإصلاحي الإقتصادي .

وتتكون تلك البرامج من مكونين أساسيين :

الأول سياسات التثبيت وهي التي ترتكز على إدارة جوانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة الإختلالات القائمة في الموازنات العامة وموازين مدفوعات الدول المعنية و يختص بتلك السياسات صندوق النقد الدولي .

والثاني سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي وتستهدف تعديل هيكل الإنتاج من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن استخدام هده العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية .

فضلا عن مجموعة الإصلاحات المؤسسية الأخرى مثل ترشيد دور القطاع العام واستخدام كافة الحوافز المناسبة لدعم الإستثمار الخاص ويختص بتلك السياسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

-ويتأثر الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الخاص بصفة خاصة بمختلف سياسات الإقتصاد الكلي .

فعلى سبيل المثال سياسة سعر الفائدة تقوم بدور هام في إدارة الطلب بهدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي .كما أنها تؤثر في العرض والطلب على الموارد المالية الرأسمالية وقدرات الوحدات الإقتصادية المختلفة بالإستهلاك والإستثمار ،كما أن لها تأثير على فعالية سياسة سعر الصرف وعلى تحركات رؤوس الأموال مما يؤثر في معدلات رؤوس الإستثمار في الأجليين القصير والطويل .

- مما لا شك فيه أن أسعار الفائدة الحقيقية العالية تخفض من الإستثمار الخاص ، حيث أن قرارات الإستثمار تتوقف على معدل الفائدة الداخلي للإستثمار (الكفاية الحدية لرأس مال) وتكلفة رأس المال التي تتوقف جزئيا على عناصر التمويل (السندات و أسهم رأس المال واقتراض من البنوك) و نظرا لأن هدا الإقتراض المصرفي يمثل مصدرا رئيسيا للتمويل ،لدلك فإن الزيادة في تكلفته بالنسبة للكفاية الحدية لرأس المال ستؤثر على الإستثمار .كذلك فإن للسياسة المالية تأثير على معدلات الإستثمار فتخفيض عجز الموازنة من شأنه أن يؤدي إلى تزايد معدلات الإستثمار الخاص .

* كما أن المناخ الإستثماري السائد في الدولة يتأثر بدوره بالعوامل التالية :

- درجة الثقة في استمرار سياسات الإصلاح الإقتصادي و بفاعلية .
- درجة تكامل و اتساق المكونات المختلفة لسياسات الإصلاح الإقتصادي .
- مستوى الأهلية الإئتمانية التي يتمتع بها الإقتصاد الوطني على المستوى العالمي .
- درجة الإستقرار السياسي والذي يرتبط بدرجة كبيرة بالديمقراطية .
- أثر المديونية ، حيث أن الدولة ذات مديونية كبيرة الإستثمار فيها يكون أقل .

ثانيا : الحاكمية الرشيدة :

مشكل الحكم الراشد يعد من الأسس الداعمة لاستقطاب الإستثمار، وذلك أن الإقتصاديات التي كانت إلى عهد قريب متمركزة وتعرف سيطرت القطاع العام ، تتسم هذه الإقتصاديات بنوع من الفساد الإداري الذي عشعش داخل هياكل القطاع العام و أصبح سمة بارزة له مما عطل عمليات الإصلاح التي انتهجتها الدول في هذا المجال ، فإن تغيرت القوانين والتشريعات إلا أن الدهنيات مازالت تحن إلى الحقبة السابقة ومن الصعب تغييرها في وقت قصير، وهذه الحواجز البيروقراطية والرشوة المتصاعدة وكل مظاهر الفساد إذا ماعشعشت في الإقتصاد فإنها تعمل على طرد رؤوس الأموال عوض جدبها .

ثالثـــا :بنية أساسية مساعدة :

إن الإتفاق على البنية الأساسية يهدف لتشجيع الإستثمار الخاص، حيث أن ضعف وقصور البنية الأساسية تعد من العوامل المسؤولة عن انخفاض ربحية المشروعات وبالتالي عزوف المشروعات عن التوسع والقيام باستثمارات جديدة .

لذلك فإن تطوير الطرق والموانئ و الإتصالات بالإضافة إلى توفير الأراضي الصالحة للأغراض الصناعية كل ذلك له تأثير وانعكاس على الإستثمار الخاص وكفائته. [1]

[1] الدكتور منصوري الزين: تشجيع الإستثمار و آثاره على التنمية الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 193-195.

المطلب الرابع: المؤشرات النوعية لمناخ الإستثمار:

لتقدير مناخ الإستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الإستثمارية في تلك الدول حيث تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار وذلك بالإستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة، ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1-**مؤشر أداء الدولة فيجذب الإستثمار الأجنبي المباشر** :ويقيس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

2- مؤشر إمكانات الدولةلجذب الإستثمار الأجنبي المباشر : و يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت ،انتشار خطوط الهاتف النقال،متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للإستثمار الأجنبي الوارد للعالم.وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانيات 16 دولة عربية من أصل 140 دولة على مستوى العالم وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانيات القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ما يلي :

1) مؤشر سهولة الأعمال:

يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي .

2) مؤشر الحرية الإقتصادية :

ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الإقتصاد وتأثيره على الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل :[1].

[1] خالد راغب الخطيب،مرجع سبق ذكره ،ص ص227- 228.

السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حوافز غير جمركية ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد ،السياسة النقدية (مؤشر التضخم)تدفق الإستثمار الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل،مستوى الأجور والأسعار،حقوق الملكية الفردية،التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ،أنشطة السوق السوداء تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية،ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية

دليل المؤشر:

1-1,95: يدل على حرية اقتصادية كاملة .

2-2,95: يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .

3-3,95: يدل على ضعف الحرية الإقتصادية .

4-5,00: يدل على انعدام الحرية الإقتصادية .

3) المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها .يسند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50بالمئة من مؤشر المركب ومؤشر تقويم المصادر الإقتصادية 25 بالمئة ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25 بالمئة .

دليل المؤشر من صفر إلى 49,5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة جداً ،من 50,0 إلى 59,5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة، من صفر إلى 69,5 نقطة درجة مخاطر معتدلة ،من 70,0إلى 79,5 نقطة درجة مخاطر ،منخفضة،من 80,0 إلى 100,0 نقطة درجة مخاطر منخفضة جداً.

4-مؤشر الشفافية :

تصدر منظمة الثقافة الدولية سنويا مؤشر الشفافية والنظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض

تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد.يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الإستثمار في القطر المعني ،وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و عشرة الذي يعني درجة شفافية عالية .[1]

[1] نفس المرجع السابق،ص230.

المبحث الثاني:تحفيزات الإستثمار :

تسعى الدول النامية المستضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقديم مختلف تحفيزات الإستثمار وسوف نتناول في هذا المطلب كل من مفهوم تحفيزات الإستثمار وحججه،أنواع الحوافز الممنوحة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر مع ذكر سياسات الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول: مفهوم تحفيزات الإستثمار :

التعريف الأول:الحوافز هي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو.[1]

التعريف الثاني:هي مجموع الإجراءات والتشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للإستثمار في مجال معين،وقد يؤخذ شكل الإمتياز باعتباره تخول بموجبه الدولة حق الإنتفاع بقطعة ارض متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة سواء بالنسبة لشخص معنوي أو طبيعي يخضع لقانون خاص مقيما أو غير مقيم أو مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانون الخاص وتستعمل تلك الأرض أساسا لإقامة المشروع الإستثماري في منطقة خاصة(المرسوم التنفيذي رقم 94|322 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994.[2]

التعريف الثالث:هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة لكامل الإستثمارات أو لبعضها ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي كان تهدف الدولة إلى توجيه الإستثمارات إلى مجالات يعترف الإستثمار فيها وكذلك السعي لتنمية مناطق معينة وبالتالي تأتي حوافز الإستثمار لتحقيق حوافز هذه الأهداف .

– ويمكننا تعريف حوافز الإستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة(كإغراء الأفراد والشركات للقيام بعمليات الإستثمار،توجيه الإستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها،تحقيق التوازن الجهوي للإستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...الخ)[3]

---

[1] يوسفي رشيد :أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على الإقتصاد الوطني،قسم العلوم التجارية،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة مستغانم،العدد 05(2005)ص163.

[2] منصوري الزين :واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 2،جامعة الشلف،ص135.

[3] طالبي محمد :اثر الحوافز الضريبية وسبل تفصيلها في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد (06)،جامعة البليدة،ص316.

المطلب الثاني: أنواع الحوافز الممنوحة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر :

سعيا من جانب الدولة المضيفة وخاصة النامية لجلب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الإستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية،تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والإمتيازات لهؤلاء المستثمرين،ولم يقتصر الأمر فقط على قيام هذه الدولة لتقديم الحوافز للمستثمرين بل ان الحكومات الأم للشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات تمنح الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الأجنبية.

وبخصوص الحوافز المقدمة من حكومات الدول النامية المضيفة،يجدر الذكر أنه من الخطأ القول أن التعدد والتنوع في الحوافز والتسهيلات و الإمتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة كمكان الإستثمار الأجنبي،ففي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواع كثيرة من التسهيلات والإمتيازات والضمانات،وبالرغم من هذا نجد أن حجم الإستثمار الأجنبي فيها محدود للغاية،وسوف نتناول في هذا المطلب أهم الحوافز المالية والتمويلية وكذا الحوافز الأخرى كما يلي:

(01)الحوافز المالية والتمويلية:

تلعب حوافز الإستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الإستثمار الأجنبي،لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار،وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية وحوافز تمويلية.

1-**الحوافز المالية**:وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية،ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة،إئتمانات ضريبة الإستثمار،إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أومن ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافزالتصدير،والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيضات الرسوم (أوالإعفاءات النهائية)المتعلقة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء ...الخ،بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلد[1].

ومن الحوافز المالية ما يلي:

-إمكانية الحصول على القروض بمعدلات فوائد منخفضة.

---

[1] مصباح بلقاسم: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص:"نقود ومالية"،جامعة الجزائر،السنة 2011-2012،ص ص14-15.

-إمكانية تمويل جزء من رأس المال أو من الأرباح المحققة وكذلك تحويل الأجور إلى خارج البلد المضيف.

- توفير العملة الصعبة لممارسة الإستثمارات بسهولة وسرعة.

- إمكانية الحصول على إعانات مالية لأغراض التوسع في الإستثمارات،أو لأجل تدعيم نشاطات البحث والدراسات المختلفة المتعلقة بالمشاريع المقامة.[1]

[1] بوشمال عبد الرؤوف،مرجع سبق ذكره ،ص97.

ويمكن إجمال هذه الأنواع في الشكل التالي:

الشكل رقم(05):هيكل نماذج الحوافز الضريبية.

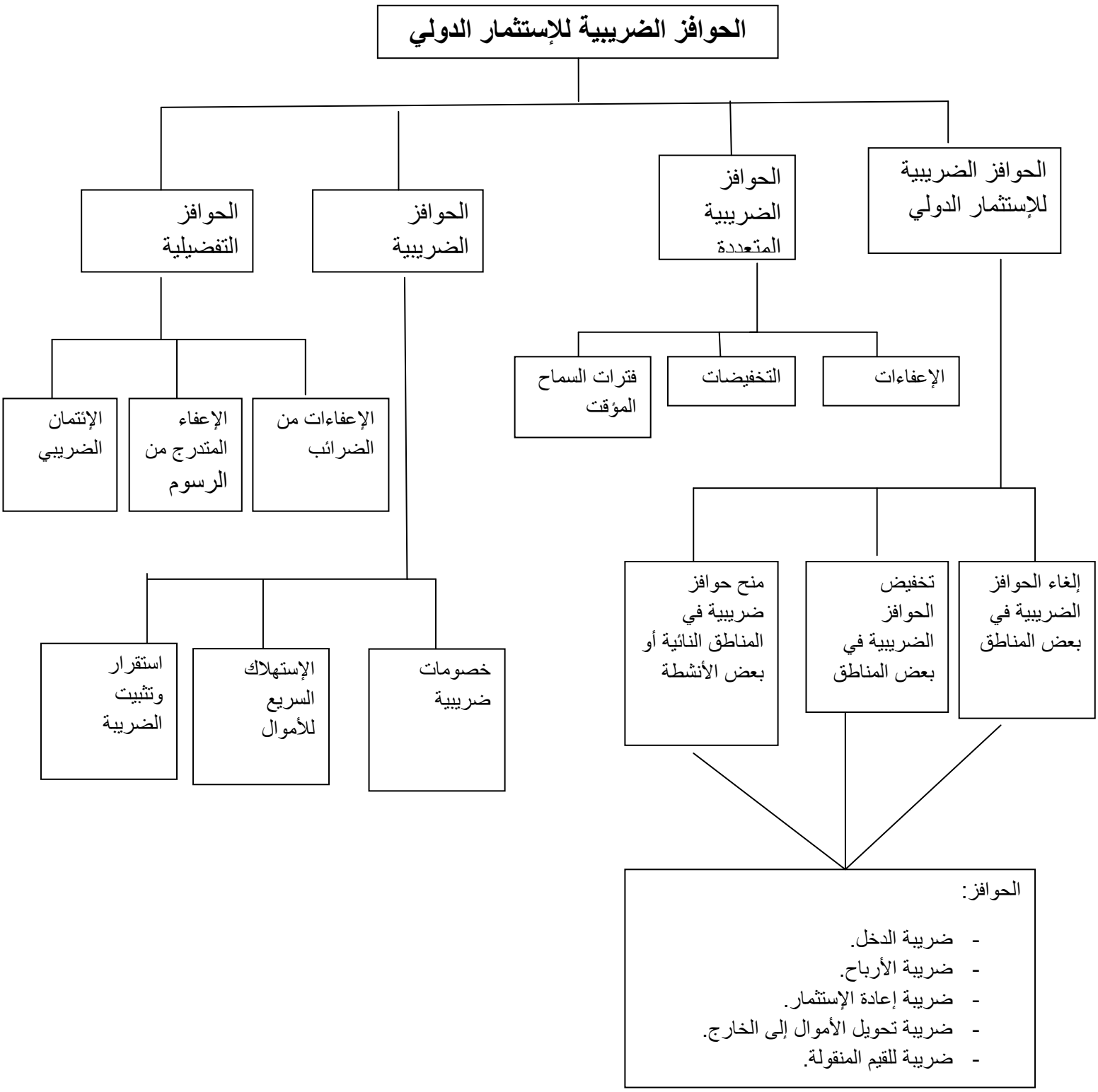

المصدر : مصباح بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

2-**الحوافز التمويلية**:تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال،الإنتاج،تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الإستثماري،وفي الإئتمان الحكومي المدعم،وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة،تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر،تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

(02)الحوافز الأخرى:

بالإضافة إلى الحوافزالمالية والتمويلية هناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها نذكر منها:

1-**حجم السوق واحتمالات النمو الإقتصادي**:يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر،إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع والذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان يساعد في جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة،بل ويجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق،باحتلال مكانة إستراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة كما هو الشأن فيما يخص صناعة السيارات.

وكذلك الشأن بالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الإستثمارات الأجنبية فكلما كان النمو الإقتصادي يشهد تطورا،وتساهم قاعدة الإنتاج المحلي في ارتفاعه،كلما كان ذلك مشجعا.

2- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة**:إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر،إذ أن تحقيق الإستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود وكذلك الإستقرار الخارجي مقاسا بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات،يساعد في توضيح الرؤية للمستثمرين الأجانب ويسهل عليهم الإستثمار على أحسن وجه.[1]

[1] مصباح بلقاسم،مرجع سبق ذكره، ص17.

3-**الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار**:يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الإستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الإستثمار الأجنبي المباشر،وهذا الإطار التشريعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال:

-وجود قانون محدد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط،وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الإستثمار.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرد الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

-وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4-**بنية أساسية مناسبة**:إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر،إذ أن توفر خطوط النقل الحديثة وكثافتها بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة،يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول وكذلك العالم الخارجي.

5-**مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي**:لابد من الإهتمام بالعنصر البشري وإشراكه بأكبر قدر ممكن والإستثمار فيه ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى العنصر البشري لأن ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب والتكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية،لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر،كما يعتبر الإستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محدداً ضروريات لاتخاذ قرار الإستثمار في دول معينة،إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.[1]

[1] نفس المرجع السابق ،ص ص17-18.

المطلب الثالث:سياسات الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر:

إن سعي الدولة النامية المستضيفة للإستثمار المباشر إلى تنظيم عوائدها ومنافعها من وراء الإستثمارات الأجنبية أو على الأقل تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الإستثمارات،وكذلك لضمان فعالية ونجاعة الحوافز المقدمة لهذه الإستثمارات،جعلها تفكر جديا في تصميم بعض السياسات من اجل توجيه الإستثمارات الأجنبية كما يخدم الأهداف الإقتصادية لهذه الدولة.ويختلف تأثير وفعالية الحوافز الضريبية في تحقيق المستهدف باختلاف حجم ونوع الحوافز الضريبية الممنوحة،بالإضافة إلى شكل تنظيمها ومدى التناسق بينها وبين حوافز الإستثمار الاخرى.

ويمكننا أن نذكر بعض سياسات الحوافز:

- سياسات التمييز في منح الحوافز.
- سياسات تستهدف الربط بين الحوافز.
- السياسات المرتبطة بنقل التكنولوجيا.

1-سياسات التمييز في منح الحوافز:

تستهدف هذه السياسة بالإضافة إلى الإستفادة القصوى من الإستثمارات الأجنبية توجيهها إلى المناطق الجغرافية النائية والفقيرة،فالمستثمر الذي يقيم مشروعا أو يتقدم بطلب الإستثمار في مثل هذه المناطق يعطي امتيازات أو تسهيلات أكثر من نظيره الذي يقيم مشروعا استثماريا في مناطق كثيفة السكان والمتقدمة،كما أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجالات الصناعة من الممكن أن تختلف عن نظيرتها في مجال الخدمات،ونفس التمييز يطبق بالنسبة للمشروعات الموجهة للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشروعات،وكذلك تتزايد فعالية وتأثير الحوافز الضريبية على اختيارات المستثمرين بين الفرص الإستثمارية المتاحة عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الإستثمارية خسائر مؤكدة أومحتملة،أو عندما تكون نتائج الفرص استثمارية منخفضة العائد الإجتماعي كما تتزايد أهمية سياسة التمييز في منح الحوافز عندما يتعلق الأمر بالتأثير على قرار الإستثمار الذي يكون نظام السوق فيها غير فعال في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد البشرية.

2-سياسات تستهدف الربط بين الحوافز والأداء:

تربط هذه السياسات بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الإستثماري لذلك تشترط أن يتم منح الحوافز المنصوص عليها،إما على مراحل تتزامن مع البدء في عملية تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله،أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل.

وفي مثل هذا النوع من السياسات قد تشترط الدولة جملة من الشروط أهمها:

- ضرورة استخدام عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.

- استخدام المواد الأولية (مدخلات الإنتاج) المحلية طالما أنها متوفرة بالكم والجودة اللازمين.

-تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير

- تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا.

3- السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا:

تبنى بعض الدول النامية سياستها على أساس مستويات التكنولوجيا المستعملة في المشاريع الإستثمارية،وتضع لذلك أجهزة متخصصة لتقديم واختيار التكنولوجيا المناسبة،والتي على أساسها يتسنى للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الحوافز الممنوحة،وإذا التزمت بشروط تكنولوجيا المستعملة،ومن أمثلة هذه الشروط:

- استيعاب التكنولوجيا الواردة المتقادمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.

-رفض أنواع التكنولوجيا التي لها أثار سلبيةعلى البيئة.

-رفض شروط الشركات الأجنبية التي تقيد الدولة أو الطرف الوطني من استخدام تكنولوجيا أخرى إضافية.

ومن ابرز التجارب والأمثلة على هذه السياسات في الدول النامية على وجه الخصوص هي تجربة المكسيك،ففي المكسيك يوجد جهاز حكومي متخصص بتقديم واختيار أنواع ومستويات التكنولوجياالمنقولة إلى المكسيك والملاحظ أن الضوابط التي تضعها الدول النامية من خلال سياسات الحوافز مختلفة وغن

كان هدفها زيادة منافع الدول النامية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستضيفها،إلا أن هذه الضوابط والسياسات قد تكون أحد عوامل الطرد للمستثمرين الأجانب بدلا من جدبهم،لذلك نرى ان نجاح الدول النامية في تطبيق هذه السياسات يتوقف على عوامل كثيرة نذكر منها:

- مدى نجاعة الدولة كسوق مرتقب.
- المقدرة التفاوضية للدولة مع المستثمر الأجنبي .
- المتغيرات الحاكمة لمناخ الإستثمار.
- درجة أهمية وضرورة المشروع الإستثماري بالنسبة للدولة النامية المضيفة.
- قدرة الدولة على تدويق فرصة الإستثمار بها على الصعيدين المحلي والأجنبي.[1]

المطلب الرابع : حجج حوافز الإستثمار الأجنبي:

يمكن تجميع الحجج التي تساق حول حوافز الإستثمار الأجنبي بشكل عام في أربعة اعتبارات:

1/ **الاعتبارات التوزيعية:**إن حوافز الإستثمار تعمل على نقل جزء من قيمة المزايا المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر من الدول المضيفة إلى الشركات المتعددة الجنسيات،فكلما زادت درج المنافسة بين الدول المضيفة لتقديم المزيد من الحوافز،كلما زادت نسبة المزايا والمكاسب التي يتم تحويلها إلى الشركات متعددة الجنسيات،وعندما يكون هناك رصيد محدد من الإستثمار الأجنبي المباشر والمتاح في إقليم ذي حساسية عالية لحجم الحوافز المقدمة،فإن الدول المضيفة في ذلك الإقليم تجد نفسها تقدم الحوافز المختلفة لجدب أكبر حجم من تلك الإستثمارات،ولكن تلك الحوافز قد تعمل ببساطة على إبطال مفعول الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى،وذلك دون زيادة فعلية في حجم الإستثمارات الأجنبية التي تحصل عليها،ومثل تلك الحوافز لا تعني شيء أكثر من تحويل جزء من الإرادات من الدول المضيفة إلى الشركات الأجنبية المستثمرة.

2/ **الإعتبارات المعرفية:**أن الآراء والبراهين التي تشير إلى أهمية وضرورة الحوافز،تعتمد بشكل كبير على افتراض مؤداه أن الحكومات المضيفة لديها معرفة ومعلومات تفصيلية عن حجم وقيمة الوفورات الخارجية

[1] نشيدة المعزوز : دور التحفيزات الجبائية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر،مذكرة ماجستير،تخصص:نقود،مالية،بنوك،جامعة سعد دحلب بالبليدة،كلية التسيير والعلوم الإقتصادية،السنة 2005،ص ص 81-83.

الموجبة والمتعلقة بكل مشروع من مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر،بينما في الواقع العملي فإن عملية حساب تلك التأثيرات بدقة تعد من قبيل المهمات المستحيلة حتى ولو بمساعدة خبراء على درجة عالية من الممارسة في الميدان ويمكن تشبيه الدخول في العروض التنافسية للفوز بمشروع استثمار أجنبي مباشر بإرسال بعض المسئولين الحكوميين لحضور مزاد لتقديم عرض للحصول قيد تتسم قيمته الفعلية بدرجة غموض شديدة بالنسبة لتلك الدولة،ومن تم يمكن القول بشكل عام أن الدولة المضيفة الفائزة هي الدولة ذات التقسيم التفاؤلي المغالى فيه لتقديم المشروع بالنسبة للدولة،وتلك المنافسة الشديدة من الممكن أن تؤدي إلى المغالاة في تقديم الحوافز وتلك الحالة يطلق عليها–لعنة الفائزZIMMER GURSEفعلى سبيل المثال قد تقدم حوافز قدرها 200 مليون دولار للحصول على مشروع استثماري أجنبي مباشر بينما هذا المشروع يحقق منافع إجمالية قدرها 150 مليون دولار،ففي هذه الحالة فإن الدولة تخسر قيمة 50 مليون دولار من جزاء هذا الإستثمار.

3/ **اعتبارات الإقتصاد السياسي:**إن نقص المعرفة والمعلومات ليست هي السبب الوحيد الذي يجعل حكومة ما تقدم حجما من الحوافز يفوق المكاسب المحققة نتيجة الإستثمار الأجنبي المباشر،بل إن بعض القوى ذات التاتير داخل الإقتصاد الوطني–المستفيد من مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر–قد تمارس ضغوطات على حكوماتها لمنح المزيد من المزايا والتسهيلات لتلك المشاريع،وبتفصيل أكبر فإن المزايا المحققة من مشروع استثمار أجنبي معين من المرجع أن تستحوذ عليها–مجموعة مصالح–معينة داخل الدولة المضيفة بل إن تلك المجموعات قد تعتبر أن تلك المزايا حكرا خاصا عليها،ومن ناحية أخرى فإن الأعباء المترتبة على حوافز الإستثمار من المرجع أن تنتشر بدرجة اكبر وبشكل متساوي على كافة فئات المجتمع أي يتحمل جميع أفراد المجتمع تلك الأعباء بالتساوي.

ولا شك أن الأثار المختلفة لكل من المزايا والأعباء على فئات المجتمع المختلفة في الدول المضيفة تفتح الباب على مصرعيه لممارسة التأثير السياسي لمجموعات المصالح الخاصة والضغط على الحكومة لإقرار وتقديم حوافز الإستثمار بدرجة مبالغ فيها،حيث أن تلك الأنواع من المشاريع تحقق لهم المزيد من المكاسب بينما يتحمل نتائجها السلبية بقيمة فئات المجتمع.

4/ **إحداث المزيد من التشوهات:**لقد افترضت بعض المناقشات والآراء أن قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز قدرها مليون دولار يترتب عليها أعباء قيمتها نفس المبلغ،ويعتبر هذا نوع من التفاؤل المبالغ فيه

بشكل كبير والتقديرات غير الواقعية،حيث أن الحوافز التمويلية غالبا مايتم تمويلها من الضرائب وهذا ما يؤدي إلى عدم فاعليتها،كما أن الحوافز المالية ليست جيدة،علاوة على كونها تمثل تضحية لا مبرر لها من جانب الخزينة العامة،أما بالنسبة للحوافز الغير مباشرة من الممكن أن تكون أكثر سوءاً،فمثلا إن منح الشركة الأجنبية وضع احتكاري سوف يتيح لحكومة الدولة المضيفة أن تتهرب من النفقات الموازنة المباشرة،ويتم نقل تكلفة الحوافز إلى المستهلكين في صورة زيادة في الأسعار،ولعل الدول النامية بصفة خاصة ونظرا للأوضاع الخاصة بكل من الموازنة وميزان المدفوعات تشعر بأنها مجبرة على استخدام الحوافز ذات درجات تشويه مرتفعة مثل حقوق الإحتكار والضمانات ضد منافسة الإستيراد والتي تمنح للمشروعات ذات الإستثمار الأجنبي المباشر،بينما في المقابل فإن الدولة المتقدمة حيث تتمتع بقدرات مالية أكبر تستطيع أن تقدم منح تمويلية مباشرة والتي تتميز بتأثيرات تشويهية أقل،وهذه الأوضاع غير متماثلة تضع الدول النامية في وضع سيء جدا عند تنافسها لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

[1] أ . زيدان محمد : الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 1 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، ص ص 123-125.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الطبيعية و السياسية و الاقتصادية و القانونية و التنظيمية و الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سلبا أو إيجابيا في بيئة النشاط الاستثماري و قرارات المستثمرين المحليين و الأجانب.

كما تعرفنا على محمول المؤشرات النوعية لمناخ الاستثماري و مدى أهميتها في تحديد مستوى جودة بيئة الأعمال لأي بلد و من ثم اندفاع المستثمرين إلى الاستثمار في البلدان ذات المناخ الاستثماري الجيد و الجداب.

فبما أن الدول تتنافس فيما بينها لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي تقوم بتقديم و توزيع الحوافز التحفيزات للمستثمرين.

إلا أن الإفراط في تقديم حوافز الاستثمار قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة لذلك على هذه الدول القيام بسياسات الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث

واقع و آفاق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تمهيـــد :

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم مند أواخر الثمانينات و لا سيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية و قيام منظمة التجارة العالمية و التسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل ، يجعل من غير الممكن إغفال دور الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في تفعيل النشاطات الإقتصادية .

و الجزائر كغيرها من البلدان المتخلفة تؤكد لدى أصحاب القرار أهمية هذه الإستثمارات فحاولت " فتح اقتصادها بإرساء قواعد قانونية و مراسيم تنفيذية لترقيتها و إشراكها في مسار التنمية "

في هذه الدراسة نتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه و رفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها .

المبحث الأول : الإطار القانوني و التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على اعتبار أن التشريع يسمح دائما يعكس الأوضاع الاقتصادية السائدة قمنا بمعالجة الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، على اعتبار أنه القانون الذي تسري في ظله اتفاقية الاستثمار السالفة الذكر كما أنه يعتبر التشريع الحاكم للاستثمارات في الجزائر ، محاولين من وراء ذلك إبراز أهم الأحكام الهامة لهذا الأمر و الامتيازات و الضمانات الواردة فيهما مع تناول أجهزة الاستثمارات في الجزائر .

المطلب الأول: القوانين والتشريعات الحاكمة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر:

باعتبار الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار هو القانون المعدل و المتمم للمرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار ، و باعتباره أيضا الإطار القانوني الذي يعكس النظام الاقتصادي السائد في الجزائر فهو يعتبر التشريع الحاكم للاستثمارات الأجنبية فيها. [1]

الباب الأول : أحكام عامة :

- ✓ المادة 1 : يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية و الوطنية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.
- ✓ المادة 2: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي :

1 - اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الإنتاج ، أو إعادة التأهيل ، أو إعادة التأهيل الهيكلة.

2 - المساهمة في رأسمال مؤسسة في تشكل مساهمات نقدية أو عينية.

3 - إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية [2]

---

[1] محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، تخصص قانون الأعمال جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2009-2010 ، ص 30.

[2] قانون الاستثمار للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، رئاسة الجمهورية ، الأمانة العامة للحكومة ، السنة2007 ص 2.

- ✓ المادة 3 : (معدلة) عدلت بالأمر رقم 06 –08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج ر 47 ص 17) حرر في ظل الأمر 01–03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" يمكن أن تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادتين 1 و 2 أعلاه من المزايا التي يمنحها هذا الأمر المادة 18 أدناه شروط الحصول على هذه المزايا " .

- ✓ المادة 4 : (معدلة) عدلت بالأمر 06–08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج ر 47 ص 17)

حررت في ظل الأمر 01– 03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة و تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها ، و تخضع الاستثمارات التي استفادت من المزايا ، قبل إنجازها لتصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة في المادة 6 أدناه ".

- ✓ المادة 5 : يحدد شكل التصريح بالاستثمار و كفايته ، و طلب المزايا ، و قرار منح المزايا عن طريق التنظيم.
- ✓ المادة 6 : (معدلة) عدلت بالأمر 06–08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج ر 47 ص 18).

حررت في ظل الأمر 01–03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" نشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ، تدعي في طلب النص " الوكالة "

- ✓ المادة 7 : (معدلة) عدلت بالأمر رقم 06–08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج ر 47 ص 18) حررت في ظل الأمر 01–03 المؤرخ في غشت كما يلي : [1]

"تمنح الوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا ، من أجل :

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 2-3 .

- في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها ، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاها خمسة عشر (15) يوما للرد عليه.

يمكن أن يكون قرار الوكالة مرضع طعن أمام القضاء".

- المادة 7 مكرر : (جديدة) أضيفت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج، ر 47 ص 18) .
  - يجوز حق الطعن المستثمرين الذين يرون أنهم قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا ، من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر ، و كذا للأشخاص الذين يكونون موضوع إجراء سحب تمت مباشرته تطبيقا للمادة 33 أدناه.
  - يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها و تنظيمها و سيرتها عن طريق التنظيم و يمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستمر .

و يجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ أخطارها .

و يوقف الطعن المذكور في الفقرة أعلاه آثار القرار المطعون فيه.

تفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد (1) و يكون لقرارها الحجية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن.

- المادة 8: يبين قرار الوكالة ، زيادة على إسم المستفيد ، المزايا الممنوح إياها و كذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا لأحكام هذا الأمر .

ينشر مستخرج الوكالة يعرف فيه المستفيد و المزايا الممنوحة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية [1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 3.

الباب الثاني : المزايـــا :

1 -النظام العام :

- المادة 9 : (معدلة) عدلت بالأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في يوليو سنة 2006 (ج .ر 47 ص 18) حررت في ظل الأمر 01– 03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" زيادة على الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المحدد في المادتين 1 و 2 أعلاه ، بعنوان إنجازها على النحو المذكور في المادة 13 أدناه ، من المزايا الآتية :

1 -تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2 -الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3 -الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعرض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني .

2 -النظام الاستثنائي :

- المادة 10 : تنفيذ من مزايا خاصة :

1 -الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

2 -و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة ، و تحمي الموارد الطبيعية ، و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستديمة.

يحدد المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 أدناه المناطق المذكورة في الفقرة 1 أعلاه و كذا الاستثمارات المذكورة في الفقرة 2 أعلاه .[1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 4-5 .

- المادة 11 :(معدلة) عدلت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج ر 47 ص 18) حررت في ظل الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي:

" تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة 1 من المادة 10 أعلاه من المزايا التالية :

1 -بعنوان إنجاز الاستثمار

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق حق تابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها إثنان بالآلاف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في راس المال.
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف ، بعد تقييمها من الوكالة ، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية ، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2 -بعد معاينة انطلاق الاستغلال :

- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، و من الدفع الجزائي ، و من الرسم على النشاط المهني.
- ✓ الإعفاء ، لمدة (10) سنوات ابتداءا من تاريخ الإقتناء ، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .
- ✓ منح إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار ، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك "[1]

- المادة 12 : (معدلة) عدلت بالأمر رقم 06- 08 في 15 يوليو سنة 2006 .(ج . ر 47 ص 19) حررت في ظل الأمر 01- 03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

[1] نفس المرجع ، ص ص 5- 6.

" يترتب على الاستثمارات المذكورة في الفقرة 2 من المادة 10 أعلاه إبرام إتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة ، و بين المستثمر.

و تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار المذكورة و في المادة 18 أدناه ، و تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

و يتم الاتفاق على بنود هذه الاتفاقية و لا سيما عقد منح حق الامتياز و/ أو رخصة قد تتجسد في استثمار مرشح لنيل هذه المزايا ".

- المادة 12 مكررة :(جديدة) أضيفت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج. ر 47 19) .

تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوت بين المستثمرة و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات .

تحدد الاستثمارات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم .

- المادة 13 مكررة 1 : (جديدة) أضيفت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج.ر 47 ص 19).

يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها للاستثمارات المذكورة في المادة 12 مكرر أعلاه كلا و جزءا من المزايا الآتية :

1 في مرحلة الإنجاز ، لمدة أقصاها خمس (5) سنوات .

أ) إعفاء و/ أو خلوص الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات عن طريق الاستيراد من السوق المحلية ، للسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار [1].

ب) إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 6.

ج) إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

د) إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج

2- في مرحلة الاستغلال ، و لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر .

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

زيادة على المزايا المذكورة في الفقرتين 1 و 2 أعلاه يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار ، منح مزايا إتفاقية طبقا للتشريع المعمول به.

- المادة 13 : يجب أن ينجز الاستثمارات المذكورة في المواد 1 و 2و 10 أعلاه في أجل يتفق عليه مسبقا عن اتخاذ قرار منح المزايا ، و يبدأ سريان هذا الأجل ابتداء من تاريخ تبليغ هذا القرار إلا إذا قررت الوكالة المذكورة في المادة 6 أعلاه تحديد أجل إضافي .

الباب الثالث : الضمانات الممنوحة للمستثمرين :

- المادة 14: يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنيون الأجانب بمثل ما يعادل الأشخاص الطبيعيون و المعنيون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات الصلة بالاستثمار ، و يعامل جميع الأشخاص الطبيعيون و المعنيون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية .
- المادة 15 : لا تطبق المراجعات الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- المادة 16 : لا يمكن أن يكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية ، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به .

  و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف .
- المادة 17: يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر و بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائية ضده ، للجهات القضائية المختصة إلا في

حالة وجود اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف ، أبرمتها الدولة الجزائية ، تتعلق بالمصالحة و التحكيم ، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكم خاص. [1]

و لقد تم تقييم هذا الأمر في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 كما يلي :

- المادة 58 : " المادة 4 مكرر 1 : تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمارات لدى الوكالة المذكورة في المادة 6 أدناه .

لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من لرأس المال الاجتماعي ، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

بغض النظر عن أحكام الفقرة السابقة ، لا يمكن أن تمارس أنشطة الاسترداد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبعيين أو المعنويين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقدمة نسبة 30 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي .

يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 أدناه .

- بتعيين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشراكة تقييم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع ، و يحدد نص من السلطة النقدية كيفيات تطبيق هذه الفقرة.
- توضع ما عدا في حالة خاصة ، التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية ، المباشرة أو بالشراكة ، باللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال و يحدد نص تنظيمي ، عند الحاجة ، كيفيات تطبيق هذه الأحكام " .[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 6-7.
[2] الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 ، الموافق لـ 26 يوليو سنة 2009، ص 13.

المطلب الثاني : أجهزة الاستثمارات في الجزائر :

الفرع الأول : المجلس الوطني للاستثمار :

المجلس عبارة عن هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت رئيس الحكومة و يترأسه هذا الأخير ، و يشكل هذا المجلس من جميع القطاعات المعينة بالاستثمار و هي :

الوزير المكلف بالمالية ، الوزير المكلف بالجماعات المحلية ، وزير التجارة ، وزير الطاقة و المناجم وزير الصناعة ، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وزير التهيئة العمرانية ، إضافة إلى الاستعانة بخبراء في هذا المجال [1] .

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، تحت إشراف رئيس الحكومة و يتمثل دوره الأساسي في إعداد الاستراتجيات و السياسات المتعلقة بترقية الاستثمار و متابعتها و السهر على تطبيقها و متابعة إنجازها ، و القيام بالتحسينات عبر قوانين المالية ، و يكلف هذا المجلس بالمهام التالية :

- اقتراح استراتجيات الاستثمار و أولوياتها .
- اقتراح المزايا التحضيرية و متابعة التطورات الجارية.
- على ضوء أهداف تهيئة الإقليم يجب الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الخاص و المتعلق بالمناطق التي يجب تنميتها أولا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار .
- مساعدة الحكومة في اتخاذ القرارات التي تساعد على تنفيذ المشاريع الاستثمارية و تشجيعها .
- السهر على استحداث مؤسسات و أدوات مالية من أجل تمويل الاستثمار و الحث على تطويرها

حسب المسوم التنفيذي رقم 06- 355 المؤرخ في 3 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره ، فقد بين الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي :[2]

[1] سالكي سعاد : دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011 ، ص 149.
[2] فاروق سحنون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43- 44.

الوزير المكلف بالجماعات المحلية

الوزير المكلف بالمالية

الوزير المكلف بترقية الاستثمارات

الوزير المكلف بالتجارة

الوزير المكلف بالطاقة و المناجم

الوزير بالمكلف بالصناعة

الوزير المكلف بالسياحة

الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الوزير المكلف بتهيئة الإقليم و البيئة .[1]

و قد ورد في المواد التالية :

- المادة 18 : (معدلة) عدلت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج.ر 47 ص 20/19)

حررت في ظل الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص " المجلس" يرأسه رئيس الحكومة"

- المادة 19 : (ملغاة) ألغت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج.ر 47 ص 20)

حررت في ظل الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها

- يقترح تدابير حفزية للاستثمار مسايرة للتطويرات الملحوظة.
- يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 أعلاه.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة أعلاه.
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر .[1]
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيد ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه.
- بحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها.
- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيد هذا الأمر

- المادة 20 : (ملغاة) ألغيت بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 (ج .ر 47 ص 20) .

حررت في ظل الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 كما يلي :

" تحدد تشكيلة المجلس و تنظيمه و سيره عن طريق التنظيم "

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تم إنشاء الوكالة لتعويض وكالة ترقية الاستثمار و دعمها و متابعتها و هذا بموجب المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المعدل و المتمم و قد عرفت كما يلي : " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تدعى في صلب النص (الوكالة) حيث توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار .[2]

كما يمكن القول أن الوكالة في نظرنا أهم جهاز يتولى متابعة و تقديم الدعم لمشاريع الاستثمارية نظرا للدور الفعال الذي تقوم به علاقتها القريبة من المستثمر و الصلاحيات التي خولها المشرع الجزائري مند نشأتها .[3]

---

[1] قانون الإستثمارللجمهرية الجزائرية الديمقراطية ،مرجع سبق ذكره ، ص 8.
[2] سحنون فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.
[3] لعماري وليد : الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة الجزائر 1 ،كلية الحقوق ، السنة الجامعية ، 2010 ، ص 78.

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات المهام التالية :

1 -الاتصال مع الإدارة و الهيئات المعنية.

2 -تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها.

3 -تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد .

4 -تتأكد من التزام المستثمرين بالتعهدات المقدمة خلال فترة الإعفاء.

5 -تسيير صندوق عدم الاستثمار.

6 -تسيير المحفظة العقارية و تقديم المعلومات و المعطيات الاقتصادية.

7 -إبراز فرص الاستثمار.

8 -تحديد العراقيل و الضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات و تقترح على السلطات العمومية المعنية التدابير التنظيمية و القانونية لحلها.

9 -تنظم ندوات و ملتقيات دراسة يرتبط محتواها بهدف الوكالة.

10 157 158 التعريف بالمحيط الاستثماري في الجزائر

11 - إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة .

12 - تشكل مجموعة من الخبراء يقومون بمعالجة الوسائل الخاصة بالاستثمار.

أما فيما يتعلق بتنظيم و تسيير الوكالة فيديرها مجلس إدارة يرأسه ممثل رئيس الحكومة ، يسيرها مدير عام و يساعده أمين عام يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع مرات في السنة ، بناء على استدعاء من رئيسه [1]

و قد وردت في المواد التالية :

- المادة 21: الوكالة المذكورة في المادة 6 أعلاه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و الإتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص المهام الآتية :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .

[1] يحياوي سمير : العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة العربية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004 -2005 ، ص ص 157-158.

- استقبال المستثمرين المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم .
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي .
- منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب الممول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 أدناه.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

- المادة 22: يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر ، و للوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي، و يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

يحدد عدد الهياكل بالمحلية و المكاتب في الخارج و مكان تواجدها عن طريق التنظيم [1]

❖ **الشباك الوحيد :**

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب تم إنشاء الشباك ، الموحد و هو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها و كذلك إدارة الجمارك بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب ، التهيئة العمرانية ، البيئة ، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

يخضع التماس خدمات الشباك الموحد لإدارة المستثمرين بإنشاء إيداع تصريح الاستثمار و طلب المزايا ، يكون ممثلو الوزارات و الهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا و مخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشباك ، كما توفر الوكالة في أجل أقصاه " 60 يوم" و بناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار و ذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار و طلب الامتياز[2] .

و قد ورد في المواد التالية :

- المادة (23) : ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار.

[1] قانون الإستثمار للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.
[2] بلعوج بولعيد : معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 4 ، جامعة شلف ، ص 77.

يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات موضوع التصريح المذكور في المادة 4 أعلاه.

يحتج بقرار الشباك الوحيد على الإدارة المعنية.

- المادة (24) :ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.
- المادة (25) : يتأكد الوحيد بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع .

و يسهل على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخفيف المقررة.

- المادة (26) : تنشئ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار ، حافظة عقارية و غير منقولة ، يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار المذكور في المادة 6 أعلاه .

تحدد كيفيات تنفيذ هذه المادة عن طريق التنظيم .

- المادة (27) : يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، على مستوى الشباك الوحيد اللامركزية [1]

المبحث الثاني : تقييم مدى نجاح مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

يُمكن تقييم مدى نجاح المناخ الإستثماري في الجزائر في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال حجم التدفقات من هذا النوع من الإستثمارات وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

[1] قانون الإستثمار للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ص 9- 10 .

المطلب الأول : واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر :

من الجدول أدناه نلاحظ أن حصة التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من التدفقات العالمية قد انخفضت من 0.13 % سنة 2001 إلى 0.12 % سنة 2013

كما نلاحظ أيضا تراجع حصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من تدفقات الاقتصاديات النامية من 0.49 % سنة 2001 إلى 0.22% سنة 2013

أما بالنسبة لحصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من تدفقات افريقيا فنلاحظ انخفاض كبير في نسبة هذه التدفقات من 5.56 % سنة 2001 إلى 2.95 % سنة 2013

الجدول رقم(3): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2001-2013 (مليون دولار)

السنوات	العالمية	الإقتصاديات النامية	إفريقيا	الجزائر			
				القيمة	الحصة (%)		
					من العالمية	من الإقتصاديات النامية	من إفريقيا
2001	837748.07	226163.9953	19942.98	1107.9	0.13	0.49	5.56
2002	628760.24	172322.943	14611.03	1065	0.17	0.62	7.29
2003	604303.49	197459.185	18164.39	638	0.11	0.32	3.51
2004	737681.64	284618.8903	17261.42	882	0.12	0.31	5.11
2005	996713.81	341428.2556	31013.31	1145	0.11	0.34	3.69
2006	1481561	432869.1375	35720.24	1887.6	0.13	0.44	5.28
2007	2001987.3	591161.24	51364.34	1742.9	0.09	0.29	3.39
2008	1818834.3	668757.9778	59276.49	2632.1	0.14	0.39	4.44
2009	1221840.1	532580.0613	56042.58	2746.4	0.22	0.52	4.90
2010	1422254.8	648207.5803	47034.11	2301	0.16	0.35	4.89
2011	1700082.4	724839.9174	48020.94	2581	0.15	0.36	5.37
2012	1330272.9	729449.2317	55180.2	1499	0.11	0.21	2.72
2013	1451964.7	778372.35	57238.85	1691	0.12	0.22	2.95

Source : http://unctadstat.unctad.org (30/10/2014)

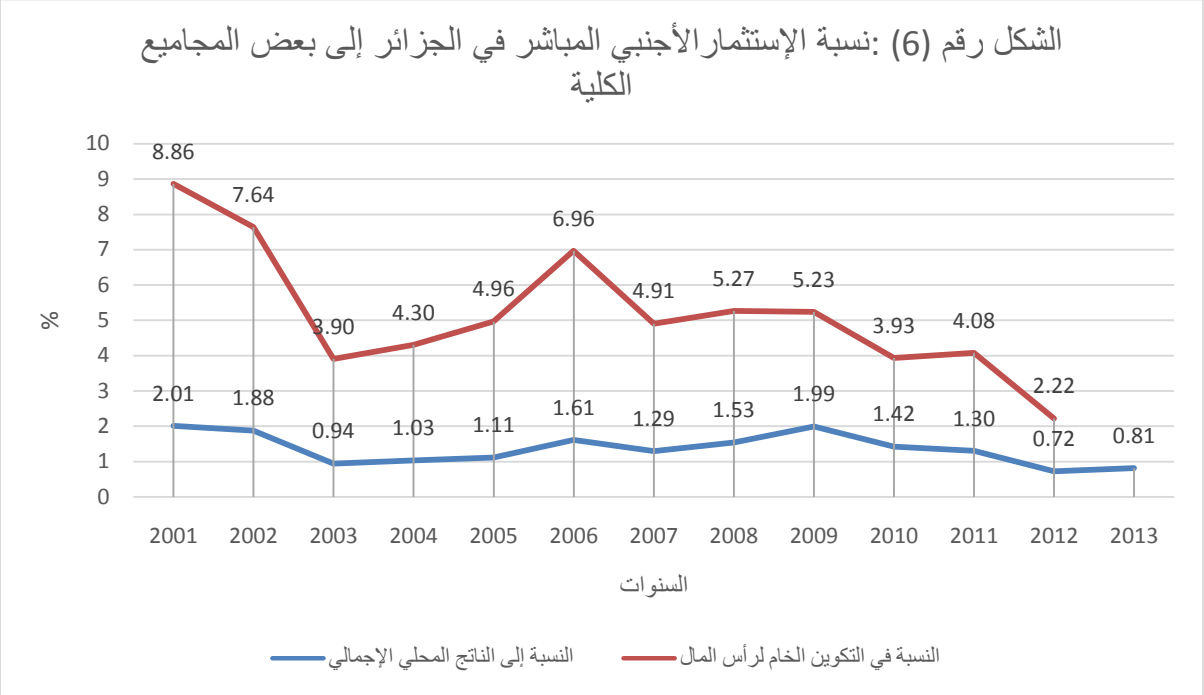

Source : http://unctadstat.unctad.org (18/04/2015)

الشكل أعلاه يمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى بعض المجاميع الكلية من سنة 2001 إلى سنة 2013 .

حيث نلاحظ أن النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من نسبة 2.01% سنة 2001 إلى نسبة 0.81% سنة 2013.

كما تراجعت أيضا النسبة في التكوين الخام لرأس المال تراجع كبير من نسبة 8.86% سنة 2001 إلنسبة 2.22 % سنة 2012 .

المطلب الثاني: تقييم لوضع الإستثمارات الأجنبية المباشرة

إن تلك المستويات المتدنية من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر رغم كل الجهود المبذولة لتشجيعها تدل على أن المناخ المناسب والواضح للمستثمرين الأجانب لم يتوفر بعد. فالخبراء الإقتصاديون إعتبروا أن هناك مفارقة كبيرة بين مسار الإستثمار الذي تُفرض عليه قاعدة 49/51، وبين عمليات التجارة الخارجية والإستيراد بقاعدة 70% للشريك الأجنبي مقابل 30% للشريك الجزائري. وبالتالي فإن الإنطباع السائد هو تشجيع عمليات الإستيراد على حساب الإستثمارات، ناهيك عن الإجراءات البيروقراطية التي تعترض عملية الإستثمار على مستوى التمويل، العقار، الوثائق المطلوبة

لإنشاء المؤسسات، وهو ما يدفع المؤسسات الأجنبية، عادة، إلى تفضيل العمليات التجارية وتوجيه إستثماراتهم إلى دول أخرى.

وأحدثت قاعدة 51/49 الكثير من ردود الفعل. ففي حين إعتبر البعض أن هذه القاعدة تشكل عائقا أمام مثل تلك الإستثمارات مثلما هو الحال مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي زين زيدان الذي زار الجزائر وقال أن الجزائر مطالبة بالقيام بمجهودات أكبر لتحسين مناخ الإستثمار وتخفيض التضخم والتبعية للمحروقات. وأوضح أنه بالرغم من قيام الجزائر بالإصلاحات على عدة مستويات، إلا أنها مطالبة أيضاً بتحسين مناخها الإقتصادي، خاصة ما تعلق بالإستثمارات الأجنبية. وأكد أن من بين النقاط التي يجب على الجزائر أن تراعيها هو قانون 49/51 حيث نصح بتطبيق هذه القاعدة فقط على القطاعات الحساسة وإلغائها من القطاعات الأخرى للسماح باستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات. وأوضح أن دراسة مست 88 بلد قام بها البنك العالمي مؤخراً أثبتت أنه لا يوجد بلد في العالم سوى الجزائر يُطبق مثل هذه القوانين على كل القطاعات. واعتبر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والعديد من المتعاملين، بأن هذه القاعدة أضرّت بالعديد من المشاريع، خاصة في ظل صعوبة إيجاد الشريك الجزائري القادر على ضمان التمويل المشترك والتسيير والقدرة الإستيعابية المحدودة للشركات الجزائرية. كما أن هذه القاعدة تشكل أحد العراقيل التي تعيق دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فالمفاوضين الممثلين لأمريكيا وأستراليا والذين مازالت أغلب الأسئلة متأتية منهم تتعلق أساساً بالتحفظ على تلك القاعدة، حيث طالبوا بإلغائها بالنسبة لبعض القطاعات غير الإستراتيجية مثل الخدمات. ولقد أكدت بعض الأطراف الجزائرية مشروعية تحفظ أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على قاعدة 51/49، وهو ما أكده كل من رئيس منظمة أرباب العمل بوعلام مراكش ورئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني، حيث تطرق الأول إلى إمكانية تعديل القاعدة ليتم تطبيقها بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية فقط.

في حين يرى أخرون أن هذه القاعدة لا تشكل عائقا أمام المستثمرون الأجانب. فلقد كشف رئيس كنفدرالية أرباب العمل بوعلام مراكش الحاضر في اللقاء الذي جمع رجال أعمال جزائريين بنظرائهم الفرنسيين بباريس يوم 11 أكتوبر 2012 حول "إمكانات النمو وفرص الاستثمار" أن تقديمه وشرحه لقاعدة 51/49 لم تثر قلق أي مستثمر فرنسي من المشاركين في اللقاء، حيث لم تتمحور أسئلة هؤلاء على هذا البند، بقدر التطرق إلى مشكل البيروقراطية. وحسب مراكش فإن رجال الأعمال الفرنسيين أكدوا أن ما يبقى يعرقل تجسيد إستثماراتهم بالجزائر هو مشكل البيروقراطية.

وعلى العموم، فهناك العديد من العوائق التي تصادف المستثمرين الأجانب في الجزائر:

- إن أنماط تسيير الإقتصاد المركزي الذي مازال يسود الذهنيات يؤدي إلى قرارات وتقديرات ذاتية وإرتجالية لا تخضع لمقاييس قانونية وتصبح عائقاً أمام أي إستثمار حقيقي.
- إرتباط وخضوع كل النشاطات الإقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الإستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتدإلى 3 أو 4 سنوات.
- الإجراءات الإدارية الثقيلة والمعقدة وتعدد الفاعلين والوسطاء الذين يضاعفون من مدة وتكاليف المشاريع.
- التأخر المسجل بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانياً يشكل عائقلأي مبادرة فردية.
- أما فيما يخص الشباك الوحيد، فإنه لم يقدم الدعم الكامل لأي مستثمر أجنبي بل هناك إنفصاماً بين التشريعات والقوانين من جهة والواقع من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد غياب الإتصال الفعلي والتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الإستثمار.
- 10بالرغم أن القانون يضمن مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية، إلا أنه مازال بعيد عن الممارسة الفعلية لها، فمن جهة الإمتيازات لا يتم منحها تلقائيا لأي مشروع كان، فهي مرتبطة بالأولويات الإقتصادية، ومن جهة الإعفاءات الضريبية فهي غير كافية ومازالت الضرائب على الدخل مرتفعة ومرهقة للمستثمر.
- إن الشكوك السياسية والإقتصادية المحيطة بالجزائر والخيارات المعتمدة وعدم الإستقرار المؤسساتي الذي يؤدي غالبا إلى تقلبات كبيرة في السياسة المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة.[1]

[1] د . هشام : التحرير الإقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص ص 219-221. (تاريخ المناقشة: 2015/05/09).

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن التشريع الجديد الخاص بالاستثمار يهدف إلى توفير مناخ استثماري تمارس في إطاره الاستثمارات الجزائرية و الأجنبية دور أكثر أهمية في خلق طاقات إنتاجية جديدة و توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة ، إلا أنه على الرغم من ضخامة المزايا و الضمانات التي طورها المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تلك القوانين فإن المحصلة ما زالت متواضعة سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات أم من ناحية مدى إسهامه في برامج الإنماء الاقتصادي و الاجتماعي فيها ، وهذا راجع الي وجود العديد من العوائق التي تصادف المستثمرين الأجانب في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة عامــة :

اتضح من خلال هذه الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، إلا أن الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات و بالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب بالنظر إلى أن حجمها مازال متدنياً.

فعلى الرغم من إقرار ترسانة من القوانين و التشريعات و إبرام العديد من الاتفاقيات و المعاهدات و تبني ترتيبات جديدة من خلال الأجهزة و الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار كل ذلك من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي و تحفيزه إلا أن المستثمر الأجنبي بقي مترددا في الاستثمار في الجزائر.

و بغرض تشجيع الاستثمار الوطني ، و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ما فتأت الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري، و ذلك من خلال اتخاذ جملة الإجراءات و التدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا ، و الحوافز للمستثمرين و يتجلى ذلك من خلال :

* إزالة القيود الضريبية و الجمركية على رأس المال المستثمر.

* تشجيع المشروعات على إعادة استثمار أرباحها .

* إلى جانب بعض المزايا و الحوافز و الضمانات الأخرى المشجعة.

الإجابة على الفرضيات:

– الفرضية الأولى صحيحة بحيث يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، اما بسبب الملكية الكاملة لها، أو ملكيتها لنصيب منها يكفل له حق الإدارة .

– كما ثبتت صحة الفرضية الثانية و ذلك لمدى أهمية الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة في إحداث منافع عديدة .

– الفرضية الثالثة صحيحة حيث إستعرضنا مختلف الحوافز التي أقرها قانون الإستثمار في الجزائر لصالح المستثمرين الأجانب.

– و قد تبين لنا من خلال دراستنا لجانب التطبيقي الخاص بدراسة الجزائر أن الفرضية الرابعة صحيحة إلى حد كبير حيث تبين الأرقام و الإحصائيات أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تبقى محتشمة و ضعيفة .

الاستنتاجات :

من خلال معالجتنا للبحث استخلصنا النتائج التالية :

- ❖ يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصدر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية .
- ❖ يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز و امتيازات مختلفة .
- ❖ إن توفير المناخ المناسب للاستثمار و كذا تحقيق الاستقرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي و يدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.
- ❖ أثبت تصنيف الجزائر في قائمة سهولة آداء الأعمال أنه ما زال أمامها الكثير من العمل و الجهود التي يجب أن تبذلها لأجل تحسين مكانتها في مؤشرات قياس المناخ الاستثماري رغم تحسن العديد من المؤشرات الفرعية في تلك المؤشرات بين سنة و أخرى .
- ❖ بالرغم من الجهود المبذولة و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في الجزائر لم تكن تتناسب بأي حل من الأحوال مع مستوى الطموحات ، و بالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب ، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني .
- ❖ إن التوسع في منح المزايا و الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالاستثمار لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية إذا لم يتم الربط بينها و بين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فقد لا يشكل في غالب الأحيان العامل الرئيسي في جذب المستثمرين و تطوير حجم الاستثمار.

الاقتراحات و التوصيات :

على ضوء دراستنا لموضوع البحث و بعد استعراضنا لبعض النتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية:

- العمل على تطبيق مختلف القوانين و الاتفاقيات المشجعة للاستثمار على أحسن وجه و بما يضمن للمستثمر الأجنبي جوا مستقرا و ملائما لأداء أعماله و حمايته من جميع المخاطر التي تهدد مشاريعه الاستثمارية على اختلاف أنواعها .
- على السلطات العمومية أن تضطلع بدورها الأساسي في توفير البيئة الاقتصادية ، السياسية و القانونية المستقرة و تهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار.
- العمل على زيادة الحرية الاقتصادية و تشجيع القطاع الخاص عن طريق التخفيف من القيود المصرفية و الجمركية و قيود تحويل رؤوس الأموال، و تخفيف الإجراءات القانونية التي تثقل كاهل المستثمر الأجنبي ماديا و معنويا و تهدر وقته .
- تجنبا لتداخل تدخلات الجهات الوصية على ترقية الاستثمار في الجزائر ، من المفيد توزيع الأدوار ، و توضيح الاختصاصات ، و تحديد الصلاحيات .
- العمل أكثر على تحسين صورة الجزائر ، و ذلك من خلال تكثيف التعاون مع كل الدول الأجنبية و فتح ملفات التعاون و الشراكة وتعزيزه باللجان العليا المشتركة.
- تعزيز مناخ الاستثمار و بيئة الأعمال و التعريف بالفرص الاستثمارية و مؤهلات الاستثمار في الجزائر و تسويقها خاصة خارج قطاع المحروقات.
- القيام بوضع و صياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق و التنسيق التام مع باقي مكونات و محددات مناخ الاستثمار و العوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمار، و في إطار مجموعة من السياسات الاقتصادية و المالية المتوافقة.

و لا شك أن تحقيق كل هذه الأمور يحتاج إلى بذل جهود جبارة و التنسيق بين مختلف الأجهزة القانونية و الإدارية و القضائية بهدف جلب المستثمر الأجنبي و دفعه و تشجيعه على الاستثمار في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتـــب :

1)- محمد مدحت غسان ، الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدولة ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013.

2)- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها ، الدار الجامعية 24 شارع زكريا غنيم ، الإبراهيمية ، مصر 2008.

3)- موسى سعيد مطر ، شعتري نوي موسى، ياسر المومني ، التمويل الدولي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2008.

4)- توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.

5)- خليج حسين خلف ، العولمة الاقتصادية ، جامعة آل البيت ، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن ، 2010.

6)- علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، المدخل العام ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ، عمان الأردن .

7)- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية 2010 ، عمان ، الأردن.

8)- الدكتور نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى ، 2007 ، الاسكندرية.

9)- الدكتور سيد سالم عرفة ، إدارة المخاطر الاستثمارية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2009 عمان .

10)- سليمان عمر عبد الهادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة ، الأكاديميون للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، 2010.

11)- الدكتور خالد راغب الخطيب ، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات دار البداية ناشرون و موزعون ، الطبعة الأولى 2012 عمان ، و سط البلد.

12)- الدكتور منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2013

الأطروحات و المذكرات :

1)- بوعبد الله ساسية ، أثر الأزمة العالمية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، السنة الجامعية 2012 – 2013 .

2)- حمودي بن عباس ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الصين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي ، جامعة محمد حيضر ، بسكر ، الجزائر 2012.

3)- فاروق سحنون ، قياس أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في التقنيات المطبقة في التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 2010.

4)- مصطفى مراد : دور الإصلاحات المصرفية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في التجارة الدولية ، المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر ، 2011.

5)- عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر ..... على الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود و المالية، السنة الجامعة ، 2007-2008.

6)- كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصاد المباشر في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان ، الجزائر سنة 2010 – 2011 .

7)- مصباح بلقاسم ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، السنة 2011- 2012.

8)- بوشمال عبد الرؤوف ، التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 – 2012.

9)- نشيدة معزوز ، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة مسعد حلب بالبليدة ، كلية التسيير و العلوم الاقتصادية السنة 2005 .

10)- محمد سارة ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال ،جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعة 2009 - 2010.

11)- سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، السنة الجامعية 2010 – 2011.

12)- لعماري وليد ، الحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، السنة الجامعية ، 2010- 2011.

13)- يحياوي سمير ، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2010 -2011.

14)- د. ريغي هشام : التحرير الإقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 2014-2015

المجـــلات :

1) د. ريغي هشام ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و قنوات خلق الوظائف و تقديمها في الدول المضيفة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، التواصل العدد 38 ، جوان 2014.

2)- يوسفي رشيد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني ، قسم العلوم التجارية مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم ، العدد (5) سنة 2005.

3)- منصوري الزين ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (2) جامعة الشلف.

4)- طالبي محمد ، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (06) جامعة البليدة.

5)- أ. زيدان محمد ، الاستثمار المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرية تحليلية للمكاسب و المخاطر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الأول جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

6)- بوعلوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 4 ، جامعة قسنطينة . الجزائر .

القوانيـــن و الجرائد الرسمية :

1)- الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الدموقراطية الشعبية، العدد 4 ، الموافق لــ 26 يوليو سنة 2009.

2)- قانون الاستثمار الجمهورية الدموقراطي، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة .

المواقع الالكترونية :

Source : http://unctadstat.unctad.org (30/10/2014)